اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (47) ديسمبـــر 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

الإصلاح الاقتصادي.. ضـــرورة لا خيـار

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقـم (164) الصادر مـن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـــل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــــدن - اليـــــمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

أخبار الرابطة

- كلمة افتتاح الورشة..... ◄ 12
- الهيئة العليا لمكافحة الفساد والرابطة الاقتصادية تناقشان سبل الإصلاح..... ◄ 15

تطورات اقتصادية

- مقايضة الديون كأداة مبتكرة للتنمية المستدامة، اطار نظري، تجارب دولية، وإمكانية التطبيق في جنوب اليمن - أ.د/ جلال حاتم..... ◄ 24
- أوان الاقتصاد (2) د. علي عبدالكريم..... ◄ 31
- من مركزية الموارد الى الحكم الذاتي للمحافظات اقتصادياً (اطار اولي لرؤية الدولة التنموية البراغماتية في اليمن) - د. أحمد مبارك بشير..... ◄ 33
- شركة عوض النقيب - مسيرة 84 عاماً تتوج بشهادات الجودة العالمية..... ◄ 39
- بركان إثيوبيا.. حين يذكرنا الرماد بأن القرن الافريقي واليمن منظومة واحدة - د. عبدالغني جغمان..... ◄ 42

- تحليل أسعار الصرف لشهر نوفمبر ◄ 18
- تحليل أسعار السلع لشهر نوفمبر ◄ 45

مقالات اقتصادية

- تحليل محاور الإصلاحات الاقتصادية الجديدة للحكومة (نوفمبر 2025) والتوصيات الاستراتيجية لتنفيذها ونجاحها - د. عيسى ابوحلقية ..... ◄ 49
- التحول الرقمي في اليمن – ضرورة وطنية واستثمار في المستقبل..... - عارف حنش ◄ 55
- آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية..... - د. منى إبراهيم ◄ 57
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاقتصاد والمجتمع..... - ثريا علي النقيب ◄ 59
- مخاطر سلعة القمح في اليمن: بين الواقع والتحديات - د. نهال علي عكبور ..... ◄ 62
- أمام التغيرات المناخية.. ماذا نحن فاعلون على المستوى الكلي؟..... - أ. حسين صالح التام ◄ 67

الاقتصاد والناس

- **الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في خدمة الناس**
- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... < 68

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

أهمية تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية

رئيس التحرير

■ تعتبر خطة الإصلاح الاقتصادي ليس خيارا يمكن تحمل اثار تعثر تنفيذه لان العواقب لن تكون اقتصادية فحسب بل هي شاملة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني بشكل عام. ان النتيجة ستؤدي لانهيار الاوضاع الحالية الهشة وتقود الى فقدان مصادر الموارد المالية المحلية والإقليمية والدولية

إن الآثار المتوقعة ستكون عميقة. فاقتصاديا سيقود تعثر التنفيذ الى تدهور قيمة العملة المحلية عندها سيكون من الصعوبة الحفاظ على التحسن الحالي في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية الامر الذي قد يؤدي في حال حصوله الى ارتفاع هائل في الأسعار وزيادة معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وتآكل مدخرات المواطنين والقوة الشرائية كما سيفاقم أزمة السيولة واستمرار شح العملة الصعبة والذي سيعيق تلبية احتياجات الاستيراد بسبب صعوبات في تمويل الواردات الأساسية مثل الغذاء والدواء

كما قد يقود عدم التنفيذ الى انهيار الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم وغيرها بسبب عدم القدرة على تمويل انشطة الخدمات المختلفة.

اما اجتماعيا وإنسانيا فتعثر تنفيذ الخطة سيفاقم أسوأ أزمة إنسانية في العالم حيث من المتوقع ارتفاع حاد في معدلات انعدام الأمن الغذائي واقتراب المزيد من العائلات من حافة المجاعة مع عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة حدة الفقر إلى أكثر من 80% من السكان

اما الآثار المحتملة سياسية وامنيا فقد يتسبب تعثر تنفيذ خطة الاصلاحات الى تراجع شرعية مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة التي عجزت عن إنقاذ الاقتصاد واتساع تغذية الصراع، فقد تستغل الجماعات المسلحة في صنعاء وغيرها حالة الإحباط والشعور باليأس لتوسيع نفوذها وتمددها على أساس عجز الحكومة، كما قد تزيد الازمة من حدة الاحتجاجات الشعبية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي كما قد تتطور الامور الى تدهور الأمن العام بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

اما الآثار الإقليمية والدولية لاي تلكؤ في تنفيذ الخطة قد يتسبب في تراجع الدعم الدولي فقد يفقد المانحون الدوليون والمنظمات الثقة في قدرة المؤسسات الحكومية على إدارة الأزمة وادارة الموارد مما يؤدي إلى شح أو انقطاع المساعدات الإنمائية وتحويل المساعدات إلى قنوات طارئة فقط عبر المنظمات الدولية مما يقوض بناء مؤسسات الدولة

وبالمقابل يمكن التأكيد إن نجاح خطة الاصلاح الاقتصادي سيفتح نافذة واسعة للفرص: استقرار نقدي مستدام، تدفق أفضل للمنح والدعم الدولي، استعادة الثقة بالقطاع المصرفي، وتحسين مناخ الاستثمار المحلي والخارجي. كما يمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق لإعادة بناء القطاعات الإنتاجية، وتفعيل الإيرادات المحلية، وتقليص الاعتماد على المساعدات الطارئة لصالح مشاريع تنموية طويلة المدى. كما أن الالتزام الجاد بالإصلاحات سيكون منطلقاً لتحسين الخدمات الأساسية تدريجياً، وإنعاش شبكات الحماية الاجتماعية، وتوفير أرضية صلبة لسياسات أمن غذائي مستدام. ونجاح خطة الاصلاح الاقتصادي سيشكل فرصة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتثبيت حضور الدولة في مواجهة التحديات الأمنية، كما سيؤدي إلى استعادة ثقة المانحين وضمان استمرار الدعم الإنمائي، لا سيما في مشاريع البنية التحتية والخدمات

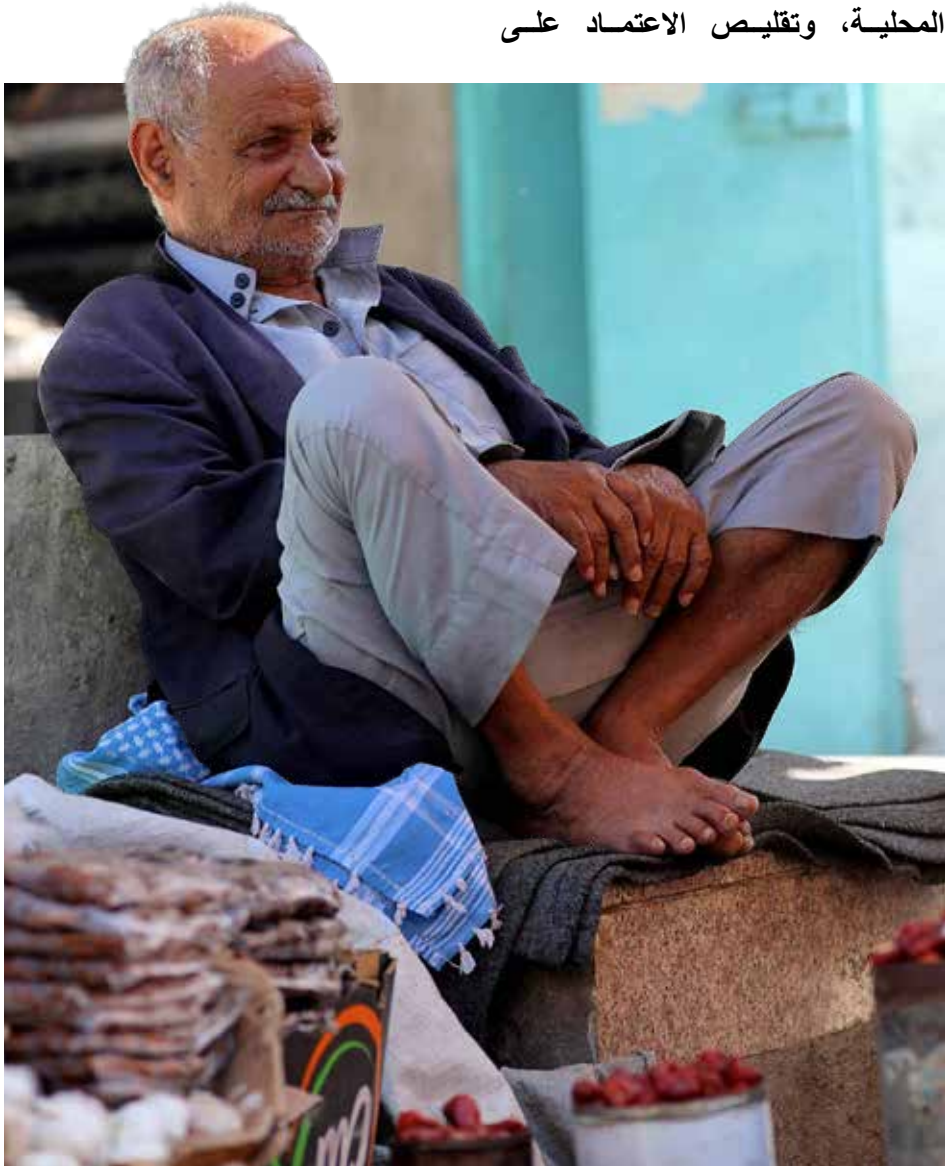

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جوج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك !

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

القاضي افراح بادويلان
رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

كلمة افتتاح ورشة:

آليات تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية الشاملة في اليمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة مكتب رئاسة الجمهورية

الاخ محمد سالم باهبري امين عام مجلس الوزراء

الاخ محمد عبدالحافظ العيسائي رئيس اللجنة المالية مجلس النواب

الأخوة شركاء المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية من الحكومة والأجهزة الرقابية والقضائية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والاعلاميين ومنظمات المجتمع المدني

الأخوة الحاضرون جميعا باسمكم الكريم صفاتكم الجليلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي ان أعلن عن بدء فعاليات الورشة ويطيب لنا في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وبالشراكة مع الرابطة الاقتصادية حليفنا القوي في منظمات المجتمع المدني في معركة مكافحة الفساد، ان نرحب بكم جميعا في اعمال ورشتنا بعنوان (آليات تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية الشاملة في اليمن) المنعقدة تحت شعار (نحو تنفيذ فعال للإصلاحات الاقتصادية الشاملة وحماية الموارد) وهي ورشتنا الثالثة خلال عامين التي تتناول الشأن الاقتصادي لعلاقته الوطيدة بالموارد العامة والرقابة عليها وحمايتها.

تنعقد هذه الورشة بالتزامن مع احتفال العالم باسره باليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف التاسع من ديسمبر من كل عام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة ٢٠٠٣م تخليدا لتوقيع الدول الاطراف للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المكسيك ٢٠٠٣م ووقعت عليها بلادنا بالقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥ م ويأتي هذا الانعقاد ايضا في لحظه فارقه تمر

تنظـــم

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
بالشراكة مع مؤسسة الرابطة الاقتصادية،
ورشة عمل بعنوان:

"نحو تنفيذ فعال للاصلاحات الاقتصادية وحماية الموارد"

السبت السادس من ديسمبر ٢٠٢٥م — فندق بانوراما - خورمكسر

بها البلاد بمواجهة ازمه ماليه غير مسبوقة انعكست آثارها على معيشة المواطنين ومستوى الخدمات العامة واستقرار العملة وتراجع الايرادات وتزايد اعباء الموازنة ناهيك عن اتساع الفجوة بين الايراد والانفاق وتراجع القدرة على تمويل الخدمات الأساسية ودفع والاجور والتأثير السلبي على اداء مؤسسات الدولة بما في ذلك الأجهزة الرقابية واجهزة انفاذ القانون ولو فتح الباب لتداعيات هذا الوضع لعميت الابصار ووجلت القلوب وهي ترقب طردية الفقر والجريمة ومنسوب البطالة والعجز في التعليم والصحة وهجرة العقول واللجوء الانساني وغيره مما لا يتسع له المقام اليوم، وهو الامر الذي يجعل الاصلاحات الاقتصادية اليوم ضرورة وطنية عاجله وليس خيارا مؤجلا.

الأخوة والاخوات:

لقد اعلنت الحكومة برنامجا للإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الشاملة والمعزز بقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (١١) ٢٠٢٥ م بشأن الموافقة على خطة اولويات الاصلاحات الأولوية الشاملة وهو ما يمثل خطوة مسؤوله وشجاعة لوقف التدهور واستعادة التوازن وتحسين الإدارة العامة للموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة وضمان وصول الموارد الى خزينة الدولة وحمايتها من الهدر والعبث والفساد.

ومع ما نلمسه من جدية الخطاب الحكومي وملامح التقدم النسبي في التنفيذ الا ان السؤال الجوهري يظل: كيف نضمن الا تبقى الاصلاحات مجرد خطط على الورق بل تتحول الى اجراءات تنفيذيه ملموسه؟!!

ان مخاطر عدم تطبيق الاصلاحات كبيره وجسيمه منها:

- فقدان ثقة المواطنين والمجتمع الدولي في قدرة مؤسسات الدولة على ادارة الاقتصاد
- استمرار مظاهر الفساد وضعف الحوكمة
- استمرار تآكل الموارد العامة وتراجع قدرة الحكومة على دفع الاجور
- اتساع فجوة العجز المالي وفقدان السيطرة على الاستقرار النقدي
- تعطل الخدمات الأساسية وتفاقم الوضع الانساني
- ومن هنا تأتي اهمية هذه الورشة وفاعلية حضوركم الهادفة الى:

- تحليل منطلقات الخطة والاسباب التي دفعت لاعتمادها.
- ابراز اهميتها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- مناقشة مكوناتها وخريطة اولويات الاصلاحات
- تقديم آليات تنفيذ واضحة وقابله للتطبيق مدعومة بأدوات للمتابعة والتقييم
- وضع مقترحات عمليه للحد من المخاطر والعقبات المحتملة اثناء التنفيذ.

الاعزاء الحاضرون جميعا:

لقد كان لهيئة مكافحة الفساد

حضورا مبكرا في التعامل مع هذه القضية حيث قرعت جرس الانذار منذ ٢٠٢١م بمذكرتها الرسمية لوزارة المالية حول وجود حسابات ماليه لإيرادات عامه خارج الخزانة العامة بالمخالفة للقانون المالي رقم (٨) لسنة ٩٠م وتعديلاته وعلى اثر هذه المذكرة صدر تعميم وزير المالية بإغلاق هذه الحسابات وتلتها ثلاثة تعاميم اخرى لم تجد الاستجابة المطلوبة من قبل المؤسسات المعنية، فيما تم من جانب آخر فتح ملف التحري والتحقيق مع عدة جهات حول الايرادات العامة المهولة المودعة في حسابات خاصه وايضا مع الصرافات (مجازا البنوك) التي تستقبل هذه الاموال وتخالف التزاماتها القانونية وتساهم في لي الدراع الرقابي للدولة ومن تلك الملفات القضية رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠م الخاصة بمصافي عدن وسحب من هذا الحساب مبلغ وقدره خمسه عشر مليون دولار وثلاثمئة وتسعه وعشرين الف ومئتين وتسعه وسبعين دولار امريكي، كما قمنا في الهيئة بالتعاون مع البنك المركزي بحصر الجهات التي يوجد لديها حسابات خارج الاطار الرسمي بالمخالفة للقانون المالي وقانون غسيل الاموال وقانون مكافحة الفساد كما تم التحقيق في قضايا التخلف الضريبي وحرمان خزينة الدولة منها والتزوير في سندات وزارة المالية وتم احالة المخالفين الى النيابة العامة، كما قمنا بعقد ثلاث ورش عمل تتعلق بتعزيز قيم النزاهة والشفافية وتنمية الموارد وكيفية حمايتها وكشف مكامن الفساد فيها ونحن اليوم نواصل معكم العمل بالورشة الثالثة لدعم الخطة الحكومية للإصلاح الاقتصادي الشامل.

كما تم مخاطبة الحكومة للتوجيه والتعميم على السلطات المحلية بالاستخدام الارشد لإيرادات صناديق النظافة وعدم الصرف منها لاي اغراض غير الواردة في قانون انشائها، وتعكف الهيئة حاليا على تتبع ومراقبة الامتثال لتوجيهات الحكومة وعودة الايرادات الى بيتها الشرعي والقانوني وخاطبنا نماذج معينه من المؤسسات الايرادية عما تم من اجراءات من قبلهم في هذا الجانب ولاحظنا مدى التجاوب من قبلهم وموافاتنا بما تم للحفاظ على موارد الدولة وتقنين انفاقها فالوقاية من الفساد وهو محور من محاور مهامنا اقل كلفة على الدولة والمجتمع من مكافحة الفساد ذاته.

الاعزاء جميعا:

لا نريد الإطالة عليكم لسرد آخر ما قامت به الهيئة من الأنشطة خلال الاشهر القليلة الماضية ولكننا في معرض وقوفنا اليوم امام مقامكم الكريم نود اطلاعكم على اهتمام الدولة بتعزيز التعاون الدولي بين هيئات مكافحة الفساد واجهزة انفاذ القانون في مجال استرداد الموجودات كما تم الانضمام الى الشبكة الإقليمية لاسترداد الاصول في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينا _ أرين) كما تم الانضمام الى الشبكة العالمية لإنفاذ قوانين مكافحة الفساد شبكة (قلوب) بهدف تعزيز التعاون العملي المباشر بين هيئات مكافحة الفساد واجهزة انفاذ القانون حول العالم ، كما قمنا بالتوقيع على اتفاقية مكة لمكافحة الفساد في نوفمبر ٢٤ م الهادفة الى تقديم المساعدة التقنية وتبادل الخبرات في اطار دول منظمة التعاون الاسلامي

أعزائي الحضور

في الاخير نؤكد ان حضوركم الكريم من الجهات الحكومية والنيابية والرقابية والمالية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء يؤكد اهمية العمل المشترك من اجل ادارة الاصلاحات بفاعليه وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة وبناء منظومة حوكمة تضمن المساءلة وتحد من الفساد وتحقق الاستخدام الامثل للموارد ، ونأمل ان تسفر اعمال هذه الورشة عن وثيقة توصيات تنفيذيه عمليه وعن مقترح بتشكيل لجنة متابعه وتنسيق موازيه ومسانده للآليات الحكومية تتولى تقييم التقدم على مسار الاصلاحات لضمان تحقيق اهدافها فالمعركة اليوم ليست معركة الحكومة وحدها بل معركة مجتمع بأكمله.

شكرا لاهتمامكم ونتمنى ان تكون اعمال هذه الورشة خطوة مهمه نحو بناء اقتصاد مستقر، وموارد محميه، ودولة قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها.

الهيئة العليا لمكافحة الفساد والرابطة الاقتصادية تناقشان سبل الإصلاح الاقتصادي

عدن - خاص

نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالشراكة مع مؤسسة الرابطة الاقتصادية اليوم السبت، في العاصمة عدن، ورشة عمل بعنوان "نحو تنفيذ فعال للإصلاحات الاقتصادية وحماية الموارد" بحضور مجموعة من الخبراء والمختصين وصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي، لمناقشة سُبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بفعالية مع حماية الموارد العامة

وخلال الافتتاح ألقى ميسّر الورشة رئيس مجلس أمناء الرابطة الاقتصادية "الدكتور حسين سعيد الملعسي" كلمة رحب فيها بالحضور ومشاركتهم في الورشة والذي يوضح الاهتمام المجتمعي الكبير بالإصلاحات الاقتصادية، مقدماً لمحة بسيطة لمجريات الورشة وأهدافها وأهمية المخرجات والتوصيات المتوقعة منها

وبدورها ألقت القاضية "أفراح بادويلان" رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كلمة أكدت خلالها على أهمية هذه الورشة التي تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية في دعم الإصلاحات وتقدم تغذية راجعة لصناع القرار تسهم في تعزيز برامج الإصلاحات، مشيرة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية لم تعد خياراً مؤجلاً بل أصبحت ضرورة وطنية عاجلة لحماية موارد الدولة ووقف التدهور الاقتصادي

وأشارت بادويلان، إلى أن الهيئة كان لها حضور مبكر في مواجهة الاختلالات المالية منذ العام 2021م، حيث وجهت بمذكرات رسمية لإغلاق الحسابات الإيرادية المخالفة خارج الخزينة العامة، وفتحت ملفات تحقيق واسعة شملت جهات حكومية وصرافين، من بينها القضية المتعلقة بمصافي عدن التي سُحب منها ما يزيد على 15 مليون دولار، مؤكدة أن الوقاية من الفساد أقل كلفة على الدولة من مكافحته بعد وقوعه

كما قُدمت خلال الورشة خمس أوراق عمل نقاشية قدمها خبراء متخصصون ناقشوا في أوراقهم العديد من المواضيع المرتبطة بعنوان الورشة، فكانت الورقة الأولى بعنوان (آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحديد أولوياتها في اليمن) وقدمها الأستاذ "فارس النجار" المستشار الاقتصادي بمكتب رئاسة الجمهورية، وكانت الورقة الثانية بعنوان (آليات تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية في اليمن: تحليل أهمية الخطة في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة) قدمها الدكتور "يوسف سعيد أحمد" أستاذ الاقتصاد المشارك جامعة عدن مستشار البنك المركزي، فيما كانت الورقة الثالثة بعنوان (أهمية دور الأجهزة الرقابية في تعزيز ودعم تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والحفاظ على الموارد) قدمها الأستاذ "حسين شيخ بارجاء "عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وجاءت الورقة الرابعة بعنوان (مخاطر تعثر تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية) قدمها الدكتور "محمد قاسم المفلحي" الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

وكانت الورقة الخامسة والأخيرة بعنوان (مكافحة التهرب الضريبي والجمركي كأداة استراتيجية في الإصلاح الاقتصادي وتحسين كفاءة التحصيل في اليمن) قدمها الدكتور "ناظم صالح إسماعيل" من مصلحة الضرائب

وعقب تقديم الأوراق تم فتح باب النقاشات أمام المشاركين الذين تفاعلوا مع الأوراق المقدمة وأكدوا على أهمية مثل هذه الورشة وأهمية التوصيات التي تقدم في مثل هذه الورش وقدموا الكثير من التوصيات وكانت أهم التوصيات كالتالي:

1- أكد الحاضرون على أهمية الإصلاحات الاقتصادية كما أكدوا على دعمهم الكامل لخطة الإصلاحات الاقتصادية المقرة وأهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) بما يضمن استعادة السيادة المالية وحشد الموارد المالية

2- أشار الحاضرون إلى أن نجاح الإصلاحات مرتبط بإرادة سياسية حاسمة تحمي القرار (11) وتفرض الامتثال على السلطات المحلية

3- شدد المشاركون على ضرورة وأهمية تفعيل العمل بالميزانية العامة للدولة بدلا من خطة الانفاق مع التحول الى بنظام الخزانة الموحدة

4- أوصى المشاركون بإعداد خطط تنموية وطنية مزمنة قابلة للتطبيق بالشراكة مع المانحين والقطاع الخاص

5- أكد الحاضرون على ضرورة معالجة منظومة الأجور والتقاعد والازدواج الوظيفي

6- شدد المشاركون على أهمية السيطرة على المنافذ الجمركية وتطبيق تعرفة واحدة ومن ثم تحرير الدولار الجمركي مع استثناء السلع الأساسية

7- أوصى المشاركون برقمنه المالية العامة وإلغاء التعامل النقدي بالكامل في الإيرادات الحكومية

8- التأكيد على توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وإصلاح المؤسسات الضريبية

9- ضرورة ضبط النفقات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق نحو الرواتب والخدمات الأساسية

10- أشاد الحاضرون بما تحقق من إجراءات في سوق الصرف والتأكيد على الحفاظ على حالة الاستقرار واتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز الريال لحماية القدرة الشرائية ورفع الشفافية في سوق الصرف وضبط المضاربة من خلال تعزيز دور لجنة تنظيم وتمويل الواردات والإشادة بما تم من نتائج عمل للجنة

11- التأكيد على تعزيز دور الأجهزة الرقابية من خلال تمكين الجهاز المركزي والهيئة العليا لمكافحة الفساد من الرقابة المسبقة واللاحقة ومتابعة مهامهما في ضبط الموارد المالية للحكومة

12- ضرورة ربط الالتزام بتنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنه 2025 بحوافز وعقوبات واضحة لمن يرفض التنفيذ من الجهات المعنية

13- حث المشاركون الحكومة على أهمية دعم القطاعات الإنتاجية من خلال إعطاء الأولوية للكهرباء والنقل والقطاعات الزراعية والسمكية والصناعة التحويلية وتحديث مصافي عدن لخفض فاتورة الوقود المستورد وتحسين بيئة الاستثمار وتبسيط الإجراءات

14- سرعة تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن مجلس القيادة الرئاسي، ووزارة المالية، والبنك المركزي، والشركاء الدوليين، لمتابعة تنفيذ قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لسنة 2025 بشأن الموافقة على خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

15- أوصى المشاركون بإلغاء المحاصصة في التعيينات والاعتماد على الكفاءة والخبرة؛ ووضع معايير واضحة للتوظيف والترقية في المناصب القيادية

16- أهمية تحديث القوانين المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية بما ينسجم مع المعايير الدولية

17- طالب الحاضرون بإلزام المؤسسات الحكومية بنشر البيانات المالية وتقارير الإنفاق والعقود والمشتريات بشكل دوري

18- شدد المشاركون على تنفيذ القرارات الخاصة بتوريد الإيرادات من كافة المصادر إلى الحسابات المخصصة في البنك المركزي وإغلاق أي حسابات مخالفة لدى البنوك وشركات الصرافة الأخرى

19- أكد الحاضرون على أهمية تحسين بيئة الاستثمار وتطوير شراكة فاعلة مع القطاع الخاص ودعم النشاط الخاص لأهميته كمصدر أساسي للموارد المالية

20- شدد الحاضرون على اتخاذ إجراءات صارمة لتحصيل الموارد المالية التي تتحصلها جهات في صنعاء من أنشطة اقتصادية في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً

تطورات أسعار الصرف

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر نوفمبر 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

سياسات التثبيت في البنك المركزي اليمني أحد خطوات الإصلاحات الذي تم اتباعها بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي فرضها في من أجل استقرار العملة المحلية والحد من التضخم النقدي فما يزال يتأرجح سعر الصرف بين أعلى قيمة له 428 للريال اليمن مقابل الريال السعودي، و1632 ريال يمني مقابل الدولار، وأدناها 425 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1615 ريال يمني مقابل الدولار، بمتوسط شهري بلغ 427.3 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1628.1 ريال يمني مقابل الدولار، فهذا التأرجح بحدود المسموح به من قبل البنك المركزي اليمني عدن

كما وأن حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء ماتزال تابته إذ بلغ أدنى حدود لها بنسبة 204 %، وهذا يقلص معها فوارق التحويل والنقل بين المحافظات، أخذ معها انخفاض بسيط في أسعار السلع الاستهلاكية والضرورية والكمالية منها.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر نوفمبـــر لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	535	537
02	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	535	537
03	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
04	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
05	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
06	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
07	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
08	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
09	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
10	نـوفمبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
11	نـوفمبـر	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
12	نـوفمبـر	426	428	1620	1630	139.8	140.2	534	537
13	نـوفمبـر	426	428	1620	1630	139.8	140.2	534	537
14	نـوفمبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
15	نـوفمبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
16	نـوفمبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
17	نـوفمبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
18	نـوفمبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
19	نـوفمبـر	427	428	1622	1632	139.8	140.2	534	537
20	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
21	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
22	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
23	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
24	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
25	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
26	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
27	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
28	نـوفمبـر	426	427	1620	1629	139.8	140.2	534	537
29	نـوفمبـر	425.5	426.5	1619	1627	139.8	140.2	534	537
30	نـوفمبـر	425.5	426.5	1619	1627	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

جولســـتان هو الفرق
حبـة ما تتكرر

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة آل الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

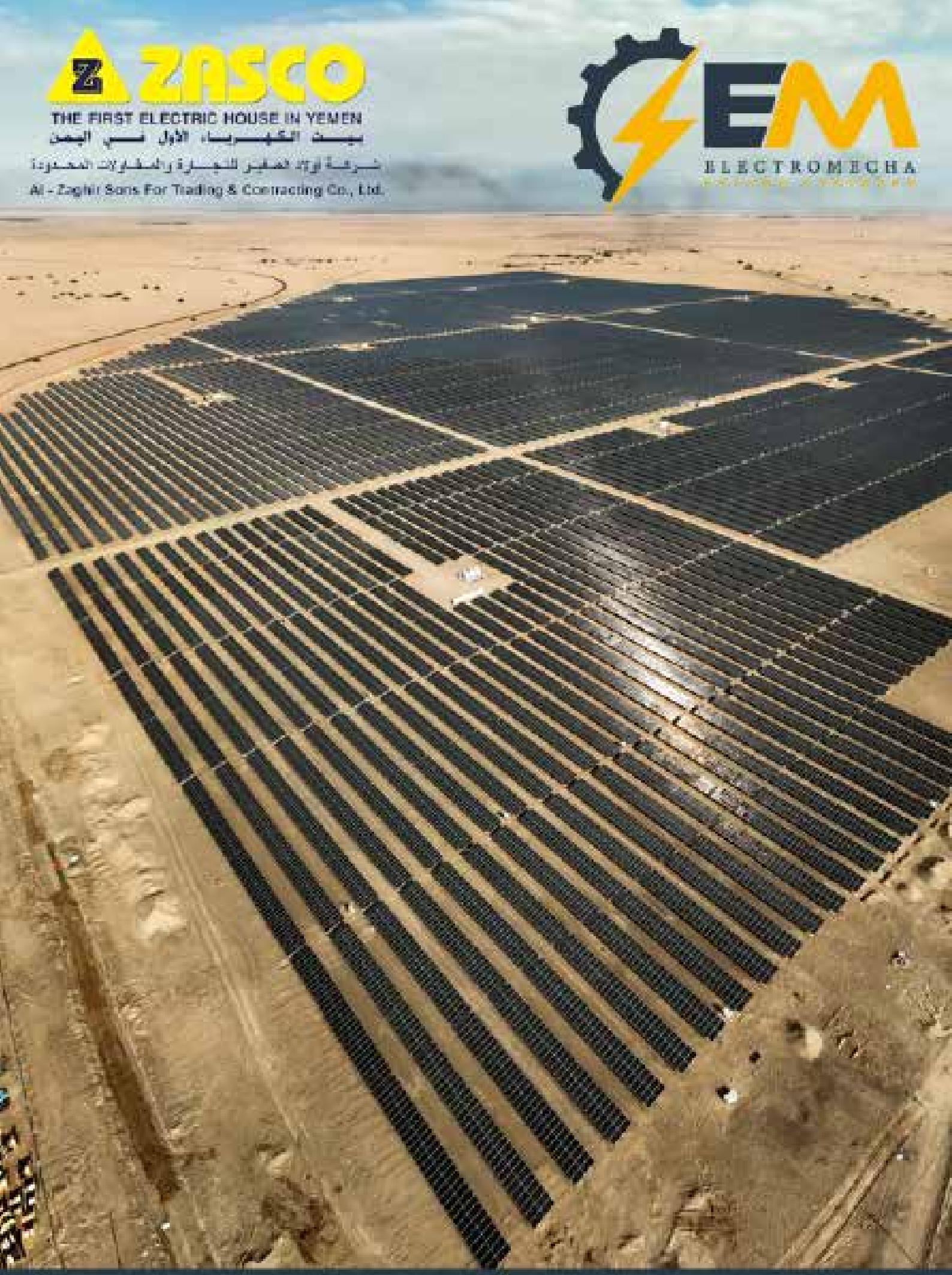

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات
اقتصادية

مقايضة الديون كأداة مبتكرة للتنمية المستدامة:

إطارٌ نظري، تجارب دولية، وإمكانات التطبيق في جنوب اليمن

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
عضو رئاسة المعهد العالمي
للتجديد العربي

في تقريرٍ نشرته مؤسسة رويترز Reuters بتاريخ 9 يوليو 2025، ذكرت فيه بأنَّ بربادوس – وهي دولة جزيرة في جزر الأنتيل الصغرى، تبلغ مساحتها 431 كيلومتراً مربعاً – على وشك أن تصبح الدولة الأولى في منطقة الكاريبي التي تطبّق نموذجاً موحّداً لمقايضة دين من أجل المرونة debt for resilience swap، بدعم من بنك التنمية الأمريكي IDB- Inter-American Development Bank، البنك الدولي The World Bank ، بنك التنمية لأمريكا اللاتينية CAF – Development Bank of Latin America and the Caribbean، والبنك الكاريبي للتنمية Caribbean Development Bank – CDB. وأشارت إلى أن المبادرة تستهدف إعادة توجيه الأموال من سداد ديون ذات أسعار فائدة مرتفعة نحو استثمارات في التعليم، الصحة، والبنية التحتية المناخية، وكان من المتوقع بدء المبادرة بتراكمٍ إجمالي يتراوح بين 2 إلى 3 مليارات دولار، والذي تم تدشينه رسمياً خلال قمة COP30 في البرازيل، التي انعقدت في الفترة من 10 إلى 21 نوفمبر 2025م، لكن ذلك لم يحدث

فعلى الرغم من أنه كانت هناك خارطة طريق تمويل مناخي Baku to Belém Roadmap (تم تبنّي فكرة خارطة الطريق هذه ضمن أعمال COP29 في باكو، كمكملة للهدف الجماعي New Collective Quantified Goal, NCQG) الذي نص على توفير تمويل مناخي بـ 300 مليار دولار سنوياً للدول النامية بحلول 2035) التي تهدف إلى جمع موارد ضخمة لتعبئة تمويل مناخي واسع، إلا أن آليات ربط ذلك بحقوق الديون أو تخفيف الديون debt re- lief / debt-for-climate swap) لم تُدرج رسمياً في نص اتفاق القمة. كما لم يُتّخذ قرار شامل بتحويل التمويل إلى منح استثنائية للمتضرّرين أو الدول ذات الدخل المنخفض — وهو ما كان مطلباً من دول الجنوب. والواقع أن تقارير عديدة رأته اتفاقاً ضعيفاً أو محدود الطموح، وذلك بسبب غياب التزامات ملزمة على الوقود الأحفوري، وغياب آليات شفافة لتحديد من سيدفع، وكيف سيُستثمر التمويل

انطلاقاً من ذلك، رأينا أن نخصّص مقالنا لنتناول مفهوم مقايضة الديون، بغرض توضيح أهميتها المتزايدة في ظل الأزمات المالية التي تواجهها الدول النامية، مع عرض التحديات المحتملة وسبل تجاوزها، والتطرق بإيجاز إلى إمكانية استفادة جنوب اليمن (المناطق المحررة) منها والشروط والمتطلبات الضرورية لتحقيق ذلك

» تعريف مقايضة الديون

هي آليةٌ ماليةٌ يتمُّ من خلالها شطب جزءٍ من ديون دولةٍ ما أو إعادةِ هيكلته مقابل التزام الدولة المدينة باستثمار المبالغ المعاد توجيهها في مجالاتٍ تنمويةٍ محدّدة، مثل التعليم أو الصحة أو البيئة.. وغيرها

» الخلفية التاريخية

ظهرت مقايضات الديون بشكل واضح خلال أزمة ديون أمريكا اللاتينية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وتطورت لاحقاً لتتخذ أشكالاً متعددة، مثل مقايضة الديون من أجل البيئة، أو التنمية، أو المناخ.. وغيرها

» أهمية مقايضة الديون

1- تخفيف أعباء الدين

- تقليل حجم الدين الخارجي غير القابل للاستدامة
- تحسين نسب خدمة الدين وتحرير موارد مالية للاستثمار العام

2- دعم أهداف التنمية الوطنية

- إعادة توجيه مدفوعات الدين لقطاعات حيوية كالصحة، التعليم، والطاقة المتجددة
- مواءمة استخدام هذه الآلية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

3- تعزيز التعاون الدولي

- تقوية الشراكات بين الدول المدينة والدول الدائنة والمؤسسات المالية
- بناء الثقة والدبلوماسية الاقتصادية بين الشمال والجنوب العالمي

» أنواع مقايضات الديون

أ) مقايضة الدين بالأسهم: تحويل الديون إلى استثمارات في رأس المال

ب) مقايضة الدين من أجل الصحة أو التعليم: توجيه المدفوعات إلى القطاعات الاجتماعية

ت) مقايضة الدين من أجل المناخ والحفاظ على البيئة: أداة ناشئة لتمويل التكيّف مع التغير المناخي والحد من الانبعاثات

» التحديات التي تواجه آلية مقايضة الديون

1- التعقيدات القانونية والإدارية

- صعوبة إعادة التفاوض بشأن شروط الديون السيادية
- ضعف القدرات المؤسسية لإدارة المقايضات في بعض الدول المدينة

2- المخاطر الأخلاقية وهواجس الدائنين

- تخوف الجهات المانحة من تشجيع ثقافة الاستدانة غير المسؤولة في المستقبل

3- ضعف الشفافية والمساءلة

- احتمال الفساد أو سوء استخدام الأموال المعاد توجيهها

4- محدودية الأثر الكلي

- معظم المقايضات تكون ثنائية وصغيرة نسبياً، ولا تكفي لحل أزمات الديون الكبرى بشكلٍ شامل

» استراتيجيات وسياسات كفيلة بالتغلب على التحديات

1- تقوية الأطر المؤسسية

- إنشاء هيئات مستقلة للرقابة والمتابعة
- استخدام منصات رقمية لتتبع الإنفاق بشكلٍ شفَّاف

2- مواءمة المقايضات مع الأطر متعددة الأطراف

- تنفيذ المقايضات ضمن إطار استدامة الديون الذي تعتمده المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويقصد به تنفيذ عمليات مقايضة الديونDebt Swaps بحيث تتماشى مع المبادئ والخطط والتوصيات التي تضعها الجهات المالية الدولية متعددة الأطراف مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، نادي باريس، مبادرات مجموعة العشرين، مثل "الإطار المشترك لمعالجة الديون". أما إطار استدامة الديون الذي تعتمده هذه المؤسسات، فهو نظام تحليلي يُستخدم لتقييم ما إذا كانت ديون دولةٍ ما قابلةً للاستمرار على المدى المتوسط والطويل.

وهذا يتم عبر تحليل مؤشرات منها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الدين كنسبة من الإيرادات، واحتياجات التمويل السنوي، ومخاطر التعثُّر في السداد

3- ربط الإعفاء بنتائج قابلة للقياس

- توجيه المقايضات لمشاريع ذات مؤشرات أداء واضحة وقابلة للتقييم والقياس. فليس كافياً اليوم بأن تكون مقايضة الديون مجرد تخفيف للعبء المالي، بل يجب أن ترتبط بأثرٍ ملموسٍ على التنمية أو البيئة أو المجتمع، ويتم قياسه بوضوحٍ من خلال مؤشراتٍ قابلةٍ للرصد والتقييم، أي أنَّ الإعفاء من الدين سواءً كان كلياً أو جزئياً لا يُمنح مجانًا، بل يُشترط أن يُستخدم مقابل تنفيذ مشروع تنموي أو بيئي أو اجتماعي له نتائج قابلة للقياس والتحقق

◄ مثـــــــال:

جرت مقايضة الدين مقابل التعليم في باكستان بدعم من ألمانيا:

تم إعفاء جزء من الديون بشرط بناء عددٍ محددٍ من المدارس الريفية خلال 5 سنوات، وارتفاع معدل التحاق الفتيات بنسبة مئوية محددة، تدريب عددٍ محدّدٍ من المعلمين، وقد تمَّ مراقبة هذه النتائج عبر تقارير سنوية، واستُكمل الإعفاء بناءً على تحقق المؤشرات

4- توسيع مقايضات المناخ الأخضر Green Debt Swaps

- مقايضة المناخ الأخضر تعني تحويل جزء من الدين الخارجي للدولة إلى تمويل لمشروعات بيئية مستدامة، كالحفاظ على الغابات، والتحول إلى الطاقة المتجددة، وتعزيز التكيّف مع تغيّر المناخ، وحماية التنوع البيولوجي

والتوسيع هنا يشمل النطاق الجغرافي، من خلال إشراك دول أكثر في إفريقيا، آسيا، والدول الجزرية الصغيرة، وتوسيع القطاعات المستفيدة لتشمل ليس فقط الغابات والطاقة، بل أيضاً الزراعة المستدامة، إدارة المياه، ومشاريع المدن الخضراء. إضافة إلى رفع قيمة المقايضات، بحيث لا تظل تجريبية أو صغيرة الحجم، بل تصل إلى مليارات الدولارات كما في حالة بربادوس المرتقبة، وأخيراً تعدُّد الشركاء، فإلى جانب الدول الدائنة، يدخل البنك الدولي، الصناديق السيادية، الجهات الخاصة، وصناديق المناخ العالمية

» نماذج تجسّد مفهوم مقايضة الديون:

1) المبادلات التي نفذتها البرازيل:

- مبادلة الديون مقابل الاستثمار الاجتماعي والتنمية:

أ- في تسعينات القرن الماضي، نفذت البرازيل اتفاقيات مع عدة دول (مثل ألمانيا وسويسرا) لتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية داخل البلاد

ب- عام 2010، وقعت اتفاقية مع الولايات المتحدة تُعفى بموجبها من 21 مليون دولار من الديون، مقابل استثمارها في برامج حماية غابات الأمازون والتنوع البيولوجي. وقد أشرفت على تنفيذ هذه البرامج منظمات بيئية محلية بمراقبة دولية

2) مصر وألمانيا وبموجب اتفاق بينهما تحولت ديون قيمتها أكثر من 240 مليون يورو منذ 2001، للصرف على التعليم، وخلق فرص العمل، والصرف الصحي. ونتج عن ذلك تحسين البنية التحتية في المناطق المهمشة

3) الإكوادور والولايات المتحدة (2009)حيث وبناءً على اتفاقٍ بينهما تمَّ شطب 30 مليون دولار من الديون مقابل التزامات لحماية التنوع البيولوجي

4) سيشيل ونادي باريس (2008) حيث أن الاتفاق المبرم بينهما يعد أول مقايضة عالمية للديون من أجل المناخ البحري، إذ تمّ بموجبها إنشاء منطقةٍ بحريةٍ محميةٍ على مساحةٍ تتجاوز 400,000 كم².

5) باكستان وإيطاليا (2006) ووفقاً لاتفاقٍ بينهما تم تحويل الديون إلى مشاريع اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم

◄ كيف يمكن لجنوب اليمن (المناطق المحررة) الاستفادة من مبادرة مقايضة الديون؟

يمكن لجنوب اليمن (المناطق المحررة) الاستفادة من مبادرات مقايضة الديون كأداةٍ استراتيجيةٍ لتخفيف عبء الدين وتحقيق التنمية، لكن ذلك يتطلب استعداداً مؤسسياً ورؤية واضحة.

وفيما يلي، نقدم عرضاً مفصلاً لكيفية الاستفادة، وذلك ضمن محورين رئيسين، وذلك تأسيساً على تطبيق مفهوم مقايضة الديون بين طرفٍ دائنٍ وآخر مدين من خلال اتفاقٍ يتم بموجبه إلغاء أو تخفيض جزء من الدَّين مقابل التزام الدولة المدينة بإنفاق ما يعادله على مشاريع تنموية محلية (تعليم، صحة، طاقة متجددة، مناخ...)، وبالاستفادة مما تم تطبيقه في مصر مع ألمانيا وإيطاليا، وفي الأردن مع الولايات المتحدة، وفي باكستان مع دول نادي باريس. هذان المحوران هما:

المحور الأول:

كيف يمكن للجنوب الاستفادة عملياً ؟

هناك سلسلة من الخطوات والإجراءات التي ينبغي القيام بها، ومن أهمها:

1- إنشاء وحدة متخصصة في وزارة المالية أو البنك المركزي في عدن، تعنى بإعداد ملفات مقايضة الديون ومخاطبة الجهات الدولية

2- حصر الديون الخارجية التي يمكن التفاوض عليها، خصوصاً تلك التي جرى التوقف عن سدادها بسبب الحرب

3- التواصل مع البنك الدولي، صندوق النقد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وألمانيا/ اليابان/ الاتحاد الأوروبي لتصميم مبادرة مشتركة

4- تقديم مشاريع مستهدفة (كهرباء، تعليم، صحة، مياه..)، مشفوعة بخطة اقتصادية تنموية محكمة

5- الالتزام بمعايير الحوكمة الدولية، عبر تقارير دورية للمانحين لضمان استمرارية الدعم وثقتهم

المحور الثاني:
فرص وتحديات التطبيق في جنوب اليمن

- أ) الفرص:

- وجود احتياجٍ إنساني وتنموي كبير في المحافظات المحررة
- دعم سياسي دولي لاستقرار الجنوب بعد الحرب
- رغبة بعض الدول الدائنة (مثل ألمانيا، فرنسا، اليابان) في تمويل مشاريع مناخية وتعليمية بدلاً من تحصيل الديون

- ب) التحديات:

- انقسام المؤسسات المالية والإدارية بين صنعاء وعدن
- ضعف قاعدة البيانات حول الدين الخارجي الفعلي والتزامات السداد
- محدودية الخبرات الفنية المحلية في هذا المجال
- الحاجة إلى اعتراف دولي أو تفويض مؤقت للتفاوض باسم الدولة أو الجنوب

على أنَّ كل ذلك يقتضي العمل باتجاه توفير ما يلي:

1. دعم سياسي من مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في إشراك المجالس المحلية في المناطق المحررة بالتفاوض على صفقات ديون إنمائية
2. الاستفادة من مبادرة إسبانيا والبنك الدولي (2025) للمشاركة في مركز مقايضة الديون من أجل التنمية
3. طلب الدعم الفني من منظمات مثل UNDP وESCWA لتأهيل الكوادر وإعداد خارطة طريق للتفاوض
4. إدراج هذا الملف ضمن استراتيجية الإعمار والتعافي المبكر في عدن وحضرموت وشبوة ولحج وأبين والمهرة والجزر وأية مناطق أخرى محررة

» الصناديق والمؤسسات المالية العربية والإسلامية التي يمكن لجنوب اليمن وللدول العربية الاستفادة من تطبيق مفهوم مقايضة الديون

هناك عدد من الصناديق والمؤسسات المالية العربية والإسلامية التي يمكن أن تساهم بدور فاعل في دعم مبادرات مقايضة الديون، سواء عبر التمويل، الضمانات، أو الهيكلة الفنية، خصوصاً إذا تم ربطها بأهداف تنموية أو بيئية (مثل التعليم، الأمن الغذائي، أو المناخ). وفيما يلي أبرز تلك المؤسسات:

أولاً: المؤسسات المالية العربية والإسلامية

1- صندوق النقد العربي AMF

يمكنه العمل مع وزارات المالية والبنوك المركزية، ويمكنه تقديم مشورة فنية، دعم للسياسات، وربما هيكلة مقايضات داخلية. كما تساعد الدول الأعضاء على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها.. وغيرها

2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي AFESD

وللصندوق تجارب في تمويل البنية التحتية وقطاع الزراعة، كما يمكنه إعادة تمويل أو ضمان جزء من الديون إذا رُبطت بمشاريع تنموية

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان)

عبر توفير ضمانات لمشاريع المقايضة إذا تم تمويلها من خلال القطاع الخاص، وهذه المؤسسة يمكن أن تلعب دوراً مفيداً في الدول التي ترغب في جذب المستثمرين. كما يمكنها تأمين مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية للاستثمارات في الدول العربية

4- البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)

بتقديمه الدعم الفني والمالي للمقايضات – تمويل مشاريع ذات بُعدٍ شرعيّ تنمويّ، وتتسم بتمويلاتٍ غير ربوية – قروض حسنة، مرابحات، صكوك

5- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

هي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويمكن لها ضمان مخاطر الدين أو المشاريع المرتبطة به، وتقديمها تسهيلات للدول ذات التصنيف المنخفض

6- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)

هي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عبر دعم استثمارات مقابل الديون في قطاعات كالصحة، الطاقة المتجددة، كما يمكن تنفيذ شراكات (PPP) بدلاً من السداد النقدي

7- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)

هو صندوق مالي تابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء، ويمكنه تمويل مشاريع اجتماعية في الدول الأشد فقراً مقابل شطب جزء من الديون، وعادةً يركّز على محاربة الفقر والتعليم

» ثانياً: جهات عربية يمكن التعاون معها ثنائياً

1- صندوق أبوظبي للتنمية: ويقترح استبدال القروض الثنائية ببرامج استثمارية خضراء

2- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: ويقترح مقايضة جزئية مقابل تمويل مشروعات تعليم أو صحّة

3- الصندوق السعودي للتنمية: حيث يمكنه تحفيز التنمية مقابل إسقاط نسبي للديون السابقة

4- الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI): ويقترح أن يكون دوره يتمثّل دعم فني للدول الإفريقية والعربية في مشاريع تنموية مقابل تخفيف الدين

» مقترحات عملية إضافية:

1) هيكلة منصة عربية لمقايضة الديون: وذلك بالتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي، تضمُّ جهاتٍ تمويليةً كما يمكن أن تضمَّ ضامنين عرباً

2) دمج صندوق "الديون مقابل التنمية" مع أهداف التنمية المستدامة: بحيث تلتزم الدول بتقديم تقارير دورية حول المشاريع المنفذة مقابل شطب أو إعادة هيكلة الديون

3) إشراك القطاع الخاص العربي: من خلال صكوكٍ تمويليّةٍ خضراءَ أو شراكاتٍ استثماريةٍ بدل السّداد المباشر

» مقايضة الديون: من تحرير المال إلى تحرير المستقبل

لم تعد مقايضة الديون مجرّد إجراء مالي يعيد توزيع الأعباء أو يخفف الضغط على الموازنات العامة، بل أصبحت، في سياق التحولات العالمية الراهنة، منظوراً فكرياً جديداً لإعادة تعريف علاقة الدولة بالتنمية، والمجتمع بالسيادة، والاقتصاد بالمستقبل. فالتجارب الدولية الحديثة تشير إلى أن النقاش حول الدَّين لم يعد يدور حول كيف نسدِّد، بل حول لمن نُوجّه السداد، وما إذا كان يمكن تحويل عبء الدين إلى رافعة استراتيجية قادرة على بناء الإنسان، وليس فقط على إرضاء الدائنين

أ) الدَّين كزمن له مغزىً سياسي وليس مجرد عبءٍ مالي

الدَّين ليس مجرد رقم في ميزانية الدولة، بل هو أداة للتحكم في الزمن الوطني؛ فكل دفعة سداد ليست مالاً مفقوداً فحسب، بل هو اقتطاع من مستقبلٍ مؤجل. الديون الطويلة الأمد تعيد تشكيل أولويات الدولة وفق منطق الدائن، لا وفق حاجات المجتمع. وعندما تتحول المقايضة إلى قناة لاستثمار الديون في التعليم

أو المنـاخ أو الطاقـة، فـإن الدولـة لا تعيـد ترتيـب دفاترهـا الماليـة، بـل تسـتعيد حقهـا فـي كتابـة مسـتقبلها

ب) الانتقـال من اقتصـاد الامتثال إلى اقتصاد السـيادة

منـذ عقـود، تعيـش الـدول الناميـة تحت نمـوذج يربـط التنميـة بـ"الامتثـال المالـي" وسياسـات الإصلاح المفروضـة مـن الخـارج. أمـا مقايضـة الديـون، فهـي تمثـل رفضًـا هادئًـا لفكـرة أن التنميـة تشـترى بالدَّيـن، إذ تعيـد طـرح سـؤال جوهـري: هـل يُقـاس النجـاح الاقتصـادي بقـدرة الدولـة علـى السـداد؟ أم بقدرتهـا علـى تمكيـن الإنسـان مـن المعرفـة والعمـل والحيـاة الكريمـة؟

بهـذا المعنـى، تصبـح المقايضـة أخلاقًـا اقتصاديـة جديـدة، تجعـل المـال فـي خدمـة المجتمـع لا العكـس، وتجعـل التنميـة حقـاً سـيادياً، لا وصفـة مسـتوردة

ت) مقايضة الديون كأداة لاستعادة تعريف التنمية

إن جوهـر التحـول الـذي تقدمـه مقايضـة الديـون يكمـن فـي نقـل التنميـة مـن نطـاق الديـون التـي تسـتهلك المسـتقبل إلـى نطـاق الاسـتثمارات التـي تصنعـه. فهـي ترفـض الثنائيـة التـي حكمـت العالـم منـذ الحـرب البـاردة: إمـا القـروض... وإمـا التقشـف، وتقتـرح بـديلاً ثالثًـا: دَيـنٌ يُعـاد تدويـره ليصبـح مشـروعاً وطنيـاً

وهـذا التحـول يفتـح بابـاً جديـداً أمـام الـدول الناميـة - ومنهـا جنـوب اليمـن - لتتجـاوز موقـع المتلقـي للسياسـات، وتتحـول إلـى صاحبـة مبـادرة تعيـد

هيكلـة علاقتهـا بالعالـم عبـر منطـق التبـادل لا الإذعـان

وعليـه، يمكـن القـول بـأنَّ مقايضـة الديـون ليسـت مجـرد تقنيـة ماليـة، بـل هـي:

- أ) تفكيـك لهيمنـة الديـون كأداة ضبـط دولـي،
- ب) استعادة لحق تقريـر المصير الاقتصادي،
- ت) وتأسـيس لمرحلـة تنتقـل فيهـا التنميـة مـن كونهـا امتثـالاً ماليـاً إلـى كونهـا مشـروعاً حضاريـاً.

وعندمـا تنجـح دولـة فـي تحويـل الدَّيـن إلـى رافعـة بنـاء — لا قيـداً ماليـاً — فإنهـا لا تعالـج الماضـي فقـط، بـل تفتـح نافـذةً إلـى المسـتقبل. وهنـا تظهـر الفرصـة التاريخيـة أمـام الـدول التـي تثقـل كاهلهـا الديـون: ليـس لتخفيـف الديـون فحسـب، بـل لصياغـة نمـوذج عربـي جديـد للتنميـة السـيادية، يبـدأ مـن تحريـر المـال... ويصـل إلـى تحريـر الإرادة

إنَّ مقايضـات الديـون تُعـدّ أداةً عمليـةً ومبتكـرةً للتعامـل مـع أعبـاء الديـون الخارجيـة، مـع تحقيـق مكاسـبَ تنمويـةٍ ملموسـة. غيـر أن نجاحهـا يعتمـد علـى الشـفافية، وبنـاء المؤسسـات، وربطهـا باسـتراتيجياتٍ اقتصاديـةٍ شـاملة.

وفـي ظـل تفاقـم الأزمـات الماليّـة وازديـاد الحاجـة إلـى تمويـل المنـاخ، قـد تُصبـح مقايضـة الديـون جـزءاً رئيسـاً مـن مسـتقبل التمويـل التنمـوي المسـتدام

المراجع:
• تقاريـر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي (UNDP) حـول مقايضـات الديـون
• البنـك الدولـي: إطـار اسـتدامة الديـون للـدول منخفضـة الدخـل
• صنـدوق النقـد الدولـي (IMF): تقريـر فـرص وتحديـات مبادلـة الديـون لأجـل المنـاخ (2021)
• https://news.un.org/ar/story/2025/07/1142976
• https://www.reuters.com/world/americas/barbados
• World Bank: Debt-for-Climate Swaps – Policy Framework 2023.

أوان الاقتصاد "2"

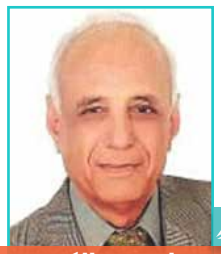

■ د. علي عبدالكريم
خبير اقتصادي

استأنف اليوم كتابة الجزء رقم (2) من مقالة "أوان الاقتصاد"

كتبتها قبل ثلاثة أيام وظللت منتظرا أمرا مهم يدعم فكرة مركزية عولت عليها، لتكن ضمن عناصر نجاح الدعوة التي اقترحتها لعقد مؤتمر اقتصادي وطني يعقد داخل البلد عدن أو غيرها بعد التحضير الجيد لآفاق المؤتمر ومهامه والقضايا والمعضلات والثقوب السوداء التي سيقف أمامها المؤتمر للخروج بخارطة طريق للإنقاذ الاقتصادي تخرج البلد وشعبها واقتصادها من غوائل وعوامل وعناصر شكلت ولا تزال تشكل جوهر الأزمة الاقتصادية المستفحلة من زمن ليس بقصير اثر على حياة الناس واخل بواقع وموقع البلد ككيان يمتلك عناصر قوة حقيقية. لكنها مصادرة والغرض من عقد المؤتمر: هو الوقوف والبحث العميق المبني على أسس منهجية تدفع بالأمور نحو جادة الصواب

اجلت كتابة هذا الجزء لأنني في مقالتي السابقة وجهت بعض كلامي المعزز لعقد المؤتمر لشيخين جليلين كنت اتوقع ردا جميلا أو على أقل تقدير إشارة بأنني أخطأت السبيل.. المهم انا لم أوجه دعوتي لا لعلامة الاقتصاد وأبوه آدم اسميث صاحب كتاب ثروة الأمم ولا للشيخ كينز صاحب النظرية الكنزية ولكني وجهت دعوتي للعزيزين الشيخ سلطان البركاني تيمنا ببركاته، علها تدعم الدعوة لعقد المؤتمر كما وجهت ذات الدعوة للشيخ بن دغر بما له من مآثر الجدل.. الديالكتيك..قد خاضها ايام كان الجدل حقا ينير الطريق.لكن كلا الشيخين ربما لانشغالهما بأمور البلاد والعباد ومجلسي النواب والشورى لما يجدا وقتا يمنحاه لعابر سبيل لكن تظل مسألة النهوض باقتصاد البلاد من وهدته وسباته الطويل الشبيه بسبات عليل داخل غرفة الانعاش مسألة تؤرق بال كل وطني غيور للتصدي لجملة التحديات والمفاسد التي عاقت وما تزال تعوق مسيرة اقتصاد منهك مستلب تنخر مفاصله عوامل إنهاك وعدم قدرة على النهوض وتلك كانت وستظل رسالة اي وطني غيور.. كما ستظل مطلبا لن تسقط بالتقادم إرادة المطالبة بعقد مؤتمر وطني عاجل يشكل مدخلا وسندا لأي خارطة سياسية ننشدها لمسار تصحيح أوضاع البلد وإخراجه من حالة التيه في دنيا تتسم بالمتعارضات القاتلة والجذرية أنها متعارضات ذات جذور تاريخية أساسها إلى جانب عوامل تاريخية متأصلة بالبنية القبلية التي تعتاش من عوامل السلب لتصبح

على المدىظاهرة حرب تولد عناصر تابيدها.

بلادنا لم تستقر إلا لفترات قصيرة تعاود بعدها حالة وآلة الحرب مسيرتها تخلق وتخلف وراءها عوامل وعناصر اضعاف الدولة وإهدار حقوق الأجيال أنها حالة مماثلة لمقولة "ديفيد هارفي" مؤلف كتاب "فضاءات ما بعد الرأسمالية "حيث يقول:

"أن الحرب وغيرها من أشكال الضغط العسكري لأن ميزان القوى العسكري يلعب دورا لا يقل أهمية عن القوة الاقتصادية"

نحن ببلد تعيش حالة حرب استفحلت مضارها وتأثيراتها السالبة ناهيك عن ما كونته من طبقة اثرياء وتجار الحروب كانوا معاول فساد وإفساد وتخليق أوضاع مشوهة ساعدت على تزايد حالات التشوه الهيكلي الموسوم به الهيكل العام لاقتصاد بلادنا المشوه المصاب بتضخم وكساد تراكمي ويعيش حالة اختلالات هيكلية مزمنة بكافة موازين البلد المالية والنقدية اي عجز هيكلي مزمن بموازنة الدولة الرخوة وعجز مستمر بكافة الموازين.. الميزان التجاري ميزان المدفوعات... وسواها ومن تعاقبوا على قيادة البنك المركزي يعرفون ويعون اين تكمن أسس الاشكال الناخر بجسد الدولة واقتصادها وانفاقها الغير سوي لأجل ذلك ومن الخروج من حلقات الركود والتضخم. والعجز الدائم وضعف أداء المؤسسات دعونا ندعو ولا نزال ندعو لعقد مؤتمر اقتصادي يقف أمام هذه الكارثة لأن البقاء هكذا تحت ظل شبه دولة تدير اقتصاد مصاب هيكليا بعجز يجعله أشبه بالرجل العليل.. أمر لا ينبغي السكوت عليه من كافة من يهمهم مستقبل هذا الوطن الغني بالإمكانات الفقير للأسف الشديد بحالة الاستقرار وسوء الإدارة ومعجون الفساد وتلاعبات المستفيدين من استمرار حالة الحرب اى كان شكلها واى كان من يحركها ومن استمرارها يلعب يكسب يستفيد نأمل أن تجد دعوتنا آذانا صاغية

من مركزية الموارد إلى الحكم الذاتي للمحافظات اقتصادياً

(إطار أولي لرؤية الدولة التنموية البراغماتية في اليمن)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

في مقالي السابق حاولت أن أجيب على سؤال: ما هو النموذج الاقتصادي الممكن لدولة تتآكل مؤسساتها وتتفكك جغرافياً وسياسياً؟ وطرحتُ مفهوم "الدولة التنموية البراغماتية".

في هذا المقال، أنقلكم خطوة إلى الأمام، لنفكك عقدة "المركز والأطراف"، منطلقاً من فرضية أن الحل يكمن في "الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات"

وأحاول أن أقدم قراءة نقدية لمسار خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي أقرها مجلس القيادة الرئاسي بموجب القرار رقم (11) لسنة 2025م، ومناقشة خطاب الحكومة الأخير، الاحد 23 نوفمبر 2025، والذي نشرته صحيفة صدى الساحل الإلكترونية، بشأن موافقة مجلس الوزراء على وثيقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وانشاء صندوق الصحة، مع تقديم تصور مبدئي لنموذج الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات في إطار دولة تنموية براغماتية

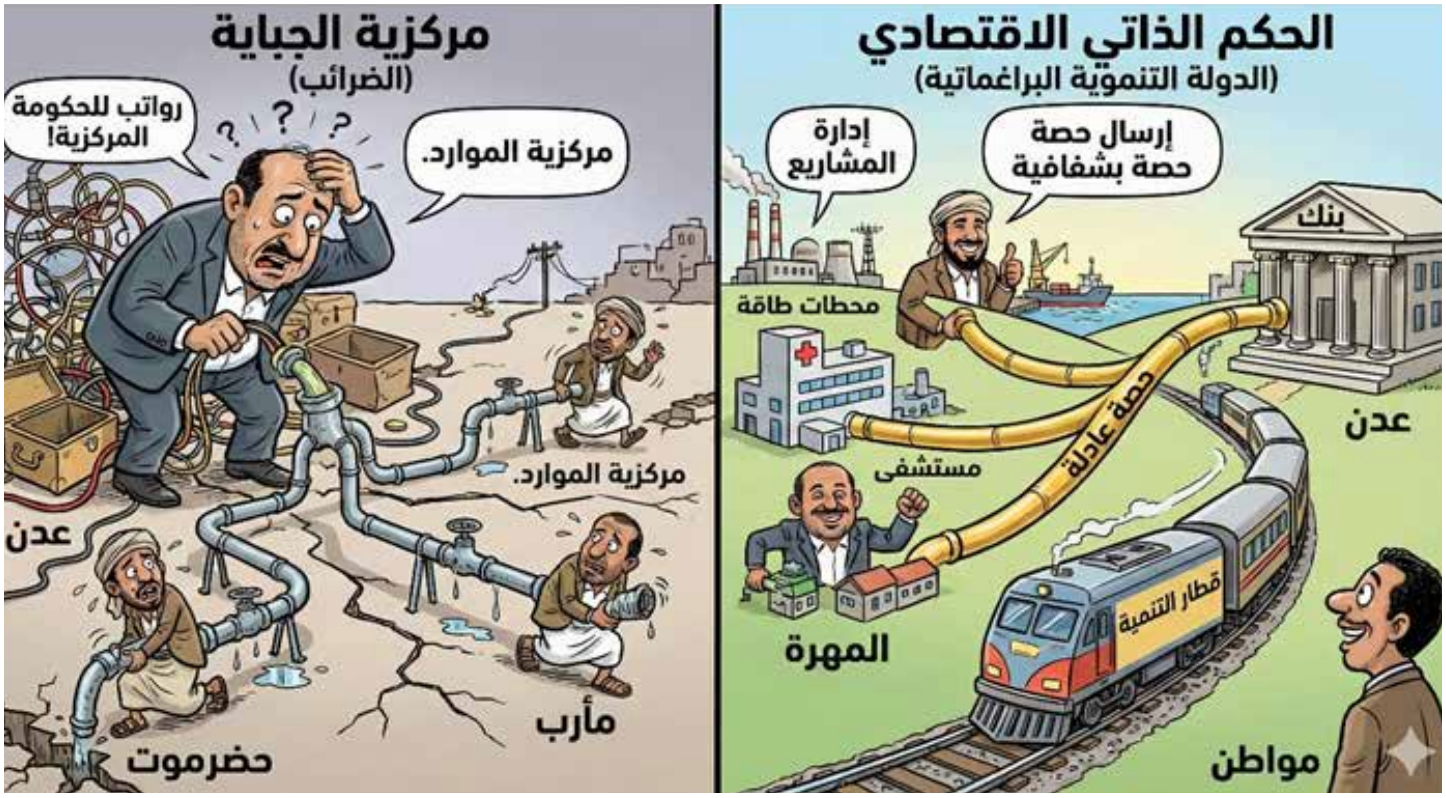

أنطلق في طرحي من ثلاث ملاحظات جوهرية على التحركات الحكومية الأخيرة:

1. أن خطة الحكومة تميل إلى مركزية الموارد المالية وإحكام السيطرة الإدارية على الإيرادات، أكثر من كونها برنامجاً متكاملاً للإصلاح الاقتصادي والتنمية

2. أن الخطاب الحكومي الأخير، بما في ذلك إقرار سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء صندوق الصحة، يحمل إشارات إيجابية يمكن البناء عليها، لكنه يظل مهدداً بأن يبقى في إطار "تحسين وجه الحكومة" وقد لا يرتبط بتغيير حقيقي في إدارة الاقتصاد على مستوى المحافظات

3. الواقع اليمني في ظل تشتت السلطة وتعدد الأولويات، وانقسام أدوات السيادة، بحاجة إلى إعادة توزيع للعقل الاقتصادي والقرار التنموي عبر نموذج للحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات المنتِجة والفاعلة، ضمن سقف الدولة المركزية الواحدة ومرجعياتها القانونية والسياسية النافذة

الحتمية البراغماتية: لماذا الحكم الذاتي الاقتصادي الآن؟

لا بد من تكرار الإشارة ان اليمن تعيش مرحلة ممتدة من الانهيار الاقتصادي والتشظي المؤسسي، وتراجع في قيمة العملة "وان بدا غير ذلك"، مع تضخم/كسادي مرتفع، وانهيار في الخدمات الأساسية، وتعدد في مراكز القرار والتحكم في الموارد على مستوى القيادة السياسة، في كل المحافظات تقريباً

◄ لذا برزت الحاجة إلى:
- استعادة جزء من هيبة الدولة في إدارة الموارد،
- وضبط القنوات المالية،
- والتعامل مع تعدد الموانئ والمنافذ و "الرسوم" خارج الإطار القانوني.

لذا كان القرار (11) لسنة 2025م خطوة مركزية تسعى، وفق الخطاب الرسمي، إلى إعادة تنظيم الإيرادات العامة، وتوحيد القنوات المالية، وضبط العلاقة مع السلطات المحلية

بالتوازي، وفي اجتماع مجلس الوزراء في عدن بتاريخ 23 نوفمبر 2025م، قدم رئيس الوزراء رؤية سياسية، خطابية داعمة لهذا المسار، محدداً الإصلاح باعتباره:

" مسار استراتيجي لإنقاذ الاقتصاد وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وليس خياراً مؤقتاً ولا استجابة ظرفية."

كما أعلن عن قرارات مؤسسية جديدة، أبرزها:

1. إقرار وثيقة سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وإنشاء لجنة وزارية ووحدة متخصصة للشراكة

2. إقرار مشروع قرار جمهوري بإنشاء صندوق الصحة لتمويل وتشغيل المنشآت الصحية، وتعزيز حوكمة القطاع الصحي

هذه المعطيات تشكل خلفية مهمة في قراءة هذه الورقة، لأنها تظهر تداخل مسارين:
- مسار مركزية مالية صارمة.
- ومسار إصلاح مؤسسي وشراكات، ما زال في مراحله الأولى

لكن من وجهة نظري، تبدو المركزية في القرار الاقتصادي والمالي خياراً غير عملي، والسبب:

1. غلبة منطق الجباية على منطق خلق القيمة، و التركيز الأكبر على تحصيل ما هو موجود من موارد، مع غياب واضح لرؤية متكاملة لخلق موارد جديدة، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي في المحافظات

2. تفترض الخطة وجود مركز قوي (عدن) قادر على الفرض، بينما الواقع يشير إلى أن المركز السياسي والإداري نفسه يعاني من التجاذبات

3. التركيز على سحب الموارد من المحافظات المنتجة دون تقديم بدائل تنموية أو خدمية ملموسة يخلق "فراغاً معيشياً"، ويدفع المجتمعات المحلية لمقاومة هذه القرارات، مما يهدد السلم الأهلي

4. ربط انتظام المرتبات بنجاح المركزية دون ضمانات انتقالية يمثل مجازفة بمعيشة الناس،

من هنا تصبح اللامركزية الاقتصادية، أو ما اسميه هنا الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات، أحد الخيارات البراغماتية، مع اخذ العلم انه: ليس بديلاً عن الدولة، بل آلية لإعادة توزيع الوظيفة الاقتصادية، وتحويل المحافظات من مجرد "مناطق تحصيل" إلى شركاء حقيقيين في خلق القيمة الاقتصادية او جزء من نموذج السيادة الاقتصادية للدولة

رؤيتي هنا بمفهوم "الدولة التنموية البراغماتية"، أي:

- دولة لا تستغرق في الشعارات، ولا تنتظر اكتمال "الحل السياسي الشامل" كي تتحرك، بل تستثمر ما هو متاح من أدوات وقدرات قانونية وميدانية لتحريك عجلة الاقتصاد وتخفيف معاناة الناس، حتى في ظل الحرب والتشظي

قد يكون هناك استفسار عن قانونية ما اضعه هنا، ولابد من إزالة ذلك الحاجز من خلال توضيح الإطار الدستوري والقانوني للحكم الذاتي الاقتصادي:

1. الدستور اليمني

- يؤكد الدستور اليمني على أن:

• الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها عبر مستويات متعددة، من بينها المجالس المنتخبة

• الثروات الطبيعية ملك للدولة، مع التزامها باستخدامها لتحقيق التنمية والعدالة بين المواطنين

• وهذا يعطينا تفسيراً بأن: تبقى ملكية الثروة سيادية ومركزية، بينما تصبح إدارة جزء من العائد وتحديد أولويات استخدامه على مستوى المحافظات أمراً مشروعاً ، طالما يتم في إطار الدولة وبما لا يمس بوحدتها

2. قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية

- ينص قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية على:

• اعتماد اللامركزية الإدارية والمالية، عبر منح المحافظات والمديريات شخصية اعتبارية

• موازنات وخطط تنموية باختصاصات في الاستثمار والخدمات وتنمية الموارد المحلية

• تمكين المجالس المحلية من: إقرار خطط التنمية والموازنات، ومراقبة أداء الأجهزة التنفيذية، ومتابعة تحصيل الموارد

- هذا يعني أن الطريق نحو الحكم الذاتي الاقتصادي موجود بالفعل في النص القانوني، بينما النصف الآخر يتعلق بتوسيع التفعيل والصلاحيات في الجانب الاقتصادي والمالي

3. المرجعيات السياسية (المبادرة الخليجية واتفاق الرياض)

• منحت المبادرة الخليجية واتفاق الرياض القيادة السياسية (الرئيس هادي، وبتفويضه صار مجلس القيادة الرئاسي): صلاحيات واسعة في تعيين المحافظين، وإعادة ترتيب مؤسسات الدولة في المحافظات المحررة، وتفعيل دور الحكومة في إدارة الاقتصاد والموارد

- بالتالي، فإن أي تصور للحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات يمكن أن يُدار ضمن هذه المرجعيات، وليس خارجها، عبر قرارات وتعليمات تنفيذية تصدر عن القيادة الشرعية

ولنأتي الى فهم الحكم الذاتي الاقتصادي المقترح، أعني بالحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات في هذه الورقة:

- تمكين محافظات محددة (حضرموت، المهرة ، مأرب، عدن، تعز..) كمرحلة تجريبية وفق معايير واضحة من امتلاك مساحة قرار أوسع في إدارة مواردها المحلية والمشتركة، وتحديد أولوياتها الاقتصادية، وإعداد موازناتها وخططها التنموية، وعقد الشراكات الاستثمارية،

- مع بقاء السيادة ووحدة الدولة وملكية الموارد السيادية في يد السلطة المركزية

- بما يعني تطوير عملي لصلاحيات السلطة المحلية المنصوص عليها في القانون، وليس إنشاء كيان سياسي موازٍ للدولة

يهدف هذا النموذج إلى :

1. تعزيز صمود الاقتصاد المحلي في المحافظات المُنتِجة أو ذات الثقل التجاري
2. توسيع قاعدة صنع القرار الاقتصادي بما يقلل الضغط عن المركز، ويجعل القرارات أقرب إلى الواقع الميداني
3. تحويل المحافظات إلى شركاء في خلق القيمة بدلاً عن اقتصار دورها على المطالبة بالتحويلات
4. تخفيف التوترات حول الموارد عبر آليات عادلة وواضحة لتقاسم العائد

5. تهيئة بنية اقتصادية وإدارية يمكن البناء عليها في أي تسوية سياسية نهائية

ولضبط هذا النموذج ومنع انزلاقه، أعتمد في هذا المقترح المبادئ التالية:

1. وحدة الدولة وسيادتها غير قابلة للمساومة:

- الحكم الذاتي الاقتصادي لا يمس:
  - وحدة الأرض،
  - تمثيل الدولة الخارجي،
  - أو احتكار القوة الشرعية.

2. مركزية ملكية الموارد السيادية، وتشاركية إدارة العائد:

- النفط والغاز والمنافذ السيادية ملك للدولة، لكن المحافظات المعنية تشارك وفق معادلات معلنة في:
  - إدارة جزء من العائد،
  - وتحديد أوجه إنفاقه محلياً.

3. المشروعية القانونية والسياسية:

- توسع صلاحيات المحافظات يجب أن يستند إلى:
  - قرارات رسمية من القيادة الشرعية،
  - ومجالس محلية ذات شرعية انتخابية " حسب القانون" أو توافقية " وهذا المتاح حالياً لصعوبة اجراء انتخابات، وسيتم توضيحه في هذا المقال لاحقاً"

4. الشفافية والرقابة المتبادلة

- زيادة الصلاحيات يقابلها:
  - زيادة في الالتزام بالشفافية المالية،
  - وقنوات رقابية مركزية ومحلية فعالة

5. الفصل بين الإدارة الاقتصادية والتموضع العسكري

- يمنع استخدام موارد الحكم الذاتي الاقتصادي في:
  - تمويل تشكيلات عسكرية خارجة عن مؤسسات الدولة، (وهذا يتطلب وبناء على اتفاقية الرياض توحيد للجهاز الأمني والعسكري).
  - أو في إطالة أمد النزاع المسلح.

اقترحت هنا البدء بمحافظات نموذجية تتوفر فيها:

- وزن اقتصادي واضح (نفطي، تجاري، بحري، زراعي...)
- حد أدنى من الاستقرار الأمني.
- نخب محلية مستعدة لتحمل مسؤولية نموذج جديد

- ولذا اقترحت (حضرموت، وعدن ، والمهرة، وتعز ، ومأرب) لتوافر هذه المقومات تقريباً ويمكن البدء في المحافظات الأبرز (حضرموت والمهرة)

وهذا يتطلب كما اشرت الى إعادة هندسة السلطة المحلية في المحافظات النموذجية، عن طريق:

1. مجالس محلية ذات شرعية:

• كنت ارجو ان يتم تجديدها عبر انتخابات، "إن أمكن ذلك" لتكتسب الاطار الشرعي الكامل وفقاً للقانون،

• لكن وبناء على المبادرة الخليجية، فإن أقرب ما يمكن هو أن يتم دعوة القوى الاجتماعية والسياسية في المحافظات، في العمل على ترشيح نخبة تمثلهم ورفع هذه الأسماء الى مجلس القيادية بآلية تتم بالعمل والدعم الإقليمي (التحالف العربي) والاممي (مكتب المبعوث الأممي) النخبة المختارة والمرشحة، يتم بها اصدار قرار بتشكيلهم للمجلس المحلي الجديد للمحافظة، ويجب عليهم الاجتماع لاختيار 3 أسماء منهم او خارجهم ، ورفعها كمقترح للقيادة السياسية لإصدار قرار بتعيين أحدهم محافظاً للمحافظة ويبقى البقية أعضاء في المجلس المحلي

2. يمتلك المحافظ (المعين وفقاً للأجماع الانتخابي من النخبة السياسية والاجتماعية- كسلطة عليا "حاكم المحافظة") صلاحيات اقتصادية واضح وكاملة، بما يساهم في قيادة للعمل مع فريقه في بناء خطة اقتصادية للمحافظة، ويعمل عليها بعد إقرارها من المجلس المحلي "الجديد" ، ويخضع لرقابة المجلس والأجهزة الرقابية الرئيسية على رأسها (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)

3. إعادة تعريف العلاقة بين:

• الموارد المحلية (رسوم، ضرائب محلية، خدمات...)

• الموارد المشتركة (منافذ، موانئ، أنشطة ذات طابع سيادي داخل المحافظة)

• الموارد السيادية (النفط، الغاز...)

- بحيث:

• تُحصّل المحافظة مواردها المحلية بالكامل وتديرها وفق خطة تنموية معتمدة

• تَحصل على حصة معلومة ومعلنة من بعض الموارد المشتركة/ السيادية مقابل:

- التزامها بالأمن والاستقرار،

- والتوريد المنضبط عبر القنوات الرسمية

4. التخطيط والموازنة

• إعداد خطط اقتصادية متوسطة المدى على مستوى المحافظة (3-5 سنوات)

• إعداد موازنات محلية تعكس هذه الأولويات، ضمن إطار الموازنة العامة

• إعادة ترتيب الإنفاق بما يسمح بتخصيص جزء معتبر للاستثمار، لا أن يذهب كله للمرتبات والنفقات الجارية

5. الحوكمة والرقابة

• رقابة محلية عبر المجالس.

• رقابة مركزية عبر الأجهزة المختصة

• شفافية عامة عبر نشر البيانات المالية والتقارير الدورية

يستفيد النموذج من:

• سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي أقرتها الحكومة

• وجود وحدة مركزية للشراكة يمكن أن تعمل مع المحافظات النموذجية لتطوير مشاريع بنية تحتية وخدمات،

- على شرط:
- إشراك السلطة المحلية في تحديد أولويات المشاريع،
- وضمان حصة عادلة للمحافظة من عوائدها التنموية.

كيف يمكن تطبيق هذا النموذج؟

1. تحديد المحافظات النموذجية. (مع تأكيدي على أن حضرموت والمهرة الأبرز في نجاح التجربة)
2. عقد مشاورات محلية في كل محافظة لتحديد أولوياتها الاقتصادية وشكل مجالسها المحلية
3. إصدار قرارات رسمية بتوسيع صلاحياتها الاقتصادية ضمن قانون السلطة المحلية
4. تنفيذ الخطط الاقتصادية المحلية.
5. تطبيق آليات تقاسم العائد بشكل تدريجي
6. تقييم التجربة في كل محافظة نموذجية
7. تعديل النموذج وفق الدروس المستفادة
8. دراسة تعميمه على محافظات أخرى، أو إدماجه في الترتيبات الدستورية النهائية

ما الذي قد نخشاه؟

تحول بعض المحافظات إلى مراكز نفوذ اقتصادي مغلقة تسيطر عليها نخب ضيقة. او اتساع الفجوة بين المحافظات الغنية بالموارد والفقيرة. أو استخدام موارد المحافظات في صراعات سياسية أو عسكرية

ما الذي قد يمنع ذلك؟

- ربط منح مزايا الحكم الذاتي الاقتصادي بالتزام واضح ومكتوب بـ:

• عدم تمويل أي تشكيلات خارج الدولة

• الالتزام بالشفافية المالية.

• إنشاء آلية تضامن مالي بين المحافظات لإعادة توزيع جزء من الموارد لصالح المحافظات الأضعف

• تمكين المجتمع المدني والإعلام والجامعات من لعب دور رقابي وتحليلي مواكب للتجربة

بالتأكيد، أؤكد أنني لا انفي أهمية خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية للحكومة، ولا أنكر أن الحكومة تبذل جهدها لإقناع شركائها الدوليين بجديتها، وأني أرجو أن يكون هناك خطوات إيجابية في مسار الشراكة مع القطاع الخاص وتأسيس صناديق متخصصة كصندوق الصحة

ولكن، أخشى أن يظل الإصلاح حبيس المركز، وأن تتحول "مركزية الموارد" إلى غابة قرارات مالية لا يلمس المواطن أثرها في حياته اليومية، وخاصة في المحافظات التي ترى أن مواردها تدار من بعيد دون شراكة حقيقية. من هنا يأتي مقترحي بأن يتم دمج منطق الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات في مسار الإصلاح، لا كبديل عن الدولة، بل كأداة لإنجاحها.

فالتحول نحو الحكم الذاتي الاقتصادي للمحافظات ليس مجرد إجراء إداري، بل تحول في فلسفة الدولة اليمنية ذاتها.

من مركزية مالية تبحث عن موارد "مضمونة".. إنه الانتقال من دولة استنزفتها الصراعات وركزت جل جهدها على "جباية" الموارد، إلى دولة تنموية براغماتية تبحث عن توسيع قاعدة خلق القيمة، وتعتبر المحافظات شريكاً أصيلاً في إنقاذ ما تبقى من الاقتصاد والدولة، لا مجرد خزائن مؤقتة للإيرادات،

الطريق، بلا شك، طويل وشاق، ومحفوف بالتحديات السياسية والفنية.

لكن الخطوة الأولى تبدأ دائماً برؤية واضحة وإرادة صلبة. وحين تجتمع الإرادة مع الرؤية، يصبح البناء، حتى من بين الأنقاض، أمراً ممكناً

شركة بن عوض النقيب ..
مسيرة 84 عاماً تُتوَّج بشهادات الجودة العالمية

■ فواز الحنشي
صحفي

في محطةٍ جديدة تُضاف إلى سجلّ الإنجازات الاقتصادية التي يسجلها القطاع الخاص، احتفت شركة بن عوض النقيب التجارية المحدودة في العاصمة عدن بحصولها على شهادات الجودة العالمية ISO 9001 لنظام إدارة الجودة، وISO 22000 لسلامة الغذاء، وشهادة GMP من الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

هذا الإنجاز يعكس مسيرة طويلة من الالتزام المهني الممتد منذ عام 1941، ويؤكد قدرة القطاع الخاص على تقديم نماذج ناجحة رغم التحديات الاقتصادية الراهنة

فعالية الاحتفاء .. رسالة ثقة للسوق المحلية والإقليمية

شهدت الفعالية حضورًا رسميًا لافتًا من وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، والغرفة التجارية الصناعية بعدن، ورجال أعمال، ما يعكس أهمية الحدث ودلالته الاقتصادية

وفي كلمة وزارة الصناعة والتجارة، أشاد وكيل الوزارة لقطاع الصناعة خالد بن خالد، بالدور الريادي للشركة قائلاً إن "حصول شركات وطنية على شهادات عالمية يبعث رسالة إيجابية مفادها أن بيئة العمل في بلادنا قادرة على إنتاج مؤسسات قادرة على المنافسة إقليميًا

استعراض تاريخ الشركة .. من متجر صغير في يافع إلى مجموعة إقليمية

الجذور الأولى (1941 – 2000)

وفي هذا السياق قدّم مدير الموارد البشرية بالشركة "مازن الجهوري" استعراضًا شاملاً لمراحل تطور الشركة، مؤكدًا أنها بدأت عام 1941م في منطقة يهر بيافع

كمشروع تجاري صغير أسسه الشيخ عوض عبدربه النقيب (رحمه الله)

وأشار إلى أن مرحلة التسعينات شهدت توسعًا نوعيًا، حيث نُقل النشاط من يافع إلى مدينة عدن وتم بناء أول خطوط للتوزيع والتسويق التجاري

مرحلة التوسع والتنويع (2001 – 2014)

وأضاف الجهوري أن مطلع الألفية شهد انطلاق العلامات التجارية الأولى للشركة، وبناء شبكة وكلاء وفروع في معظم محافظات البلاد، والدخول في قطاعات متعددة مثل الأغذية، والزيوت، والحبوب، والعصائر، والحلويات، ومنتجات مستوردة عالية الجودة

مرحلة الانتشار الإقليمي والعالمي (2015 – 2024)

وأوضح الجهوري، أن الشركة أصبحت اليوم مجموعة إقليمية لها مكاتب وفروع في عدة دول، منها: (السعودية - الإمارات - مصر - باكستان - الهند)

إضافة إلى وجودها القوي داخل اليمن من خلال 17 فرع بيع في مختلف المحافظات، وأكثر من 340 عربة توزيع و 16 ألف منفذ بيع

تصريحات إدارة الشركة .. الجودة ليست شهادة بل ثقافة

محمد صالح الجحافي: الجودة منهج حياة

عبّر مدير عام فرع الشركة في اليمن محمد صالح الجحافي عن فخره بهذا الإنجاز، مؤكدًا أن الحصول على شهادات الجودة العالمية لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج فلسفة داخلية تقوم على:

- الالتزام المهني
- التحسين المستمر
- احترام المستهلك
- بناء الثقة عبر الجودة والاستدامة

أضاف الجحافي قائلاً: نحن لا نتعامل مع الجودة كمجموعة معايير فقط، بل كمنظومة قيم تنعكس في كل مرحلة من مراحل العمل، من الاستيراد، والتصنيع، والتخزين، وحتى وصول المنتج إلى المستهلك

كما شدد على أن قيم الشركة الأربع "الأمانة - الجودة - الاستدامة - التطوير" هي الأساس الذي بُنيت عليه الشركة منذ تأسيسها

محسن سليم: رؤيتنا هي الريادة الإقليمية

من جانبه، قدّم مدير مجموعة النقيب القابضة "محسن سليم" رؤية مستقبلية طموحة، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستركز على: تحديث خطوط الإنتاج، والتوسع في الأسواق الخارجية، وإدخال تقنيات رقمية حديثة مثل أنظمة SAP، وتعزيز حضور العلامات التجارية اليمنية في الأسواق الإقليمية

وأضاف سليم بالقول: "هذه الشهادات هي تقدير لمسيرة طويلة وليست نهاية الطريق، ونحن نطمح أن تكون منتجاتنا سفيرًا للجودة اليمنية في العالم"

دور منظمة الآيزو .. تتويج للكفاءة التشغيلية

وعقب الاستماع إلى الكلمات وقبل انتهاء الفعالية، سلّم ممثل منظمة الآيزو "كريم أحمدي" شهادات الجودة لمدير عام الشركة محمد الجحافي، مؤكدًا أن حصول شركة يمنية على هذه الشهادات في ظل ظروف اقتصادية معقدة يعد «إنجازًا استثنائيًا» ويعكس القدرة على الالتزام بمعايير تشغيلية عالية المستوى

وأضاف أحمدي أن الشركة اجتازت مراحل التدقيق بكفاءة، سواء على مستوى الإدارة أو المعامل أو عمليات السلامة الغذائية، وهو ما يؤهلها للحفاظ على ثقة المستهلك داخل اليمن وخارجه

القطاع الخاص في اليمن .. شريك في التنمية رغم التحديات

وأجمع الحاضرون على أن نجاح شركة بن عوض النقيب يثبت أن القطاع الخاص قادر على النمو والمنافسة رغم الصعوبات، وأن الاستثمار في الجودة يفتح أبوابًا جديدة للاقتصاد الوطني

وفي هذا السياق قال رئيس الغرفة التجارية والصناعية رجل الأعمال أبو بكر باعبيد: يسعدنا ويشرفنا حصول شركة بن عوض النقيب، على شهادات الجودة العالمية، وهذا يعطينا حافز بمواصلة العمل إلى الأمام، ورغم الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص إلا أنه أثبت حضوره وقوته وقدرته على المنافسة أكثر من القطاع العام

وبدوره أكد رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية الدكتور حسين الملعسي، أن حصول شركة بن عوض النقيب على شهادات الجودة العالمية أمر ليس بغريب فقد نالت الشركة رضا المستهلك أولًا وهو الأهم، وأضاف أن الشركة رائدة في مجال الحوكمة ودليل ذلك عدم حضور ملاك الشركة هذا الاحتفاء

وأشار الملعسي أن شركة النقيب تشتغل وفق معايير دولية وأتوقع لها نجاح كبير في المستقبل

من جانبه، أوضح مدير الجودة في الشركة المهندس حسام كمال، أن حصول الشركة على الشهادات العالمية سيفتح آفاق واسعة نحو العالمية، ونتطلع لرفع راية شركة بن عوض النقيب في كل دولة حول العالم، وأضاف أن الاهتمام بالكادر البشري أمر مهم لم نغفل عنه، وهذا واحد من أهم الأسباب التي جعلتنا نحظى بثقة المستهلك، وتقدير منظمة الجودة العالمية آيزو

يمثّل حصول شركة بن عوض النقيب على شهادات الجودة العالمية خطوة مهمة نحو تعزيز حضور الشركات اليمنية في الأسواق الإقليمية، ويعكس قدرة القطاع الخاص المحلي على الالتزام بالمعايير الدولية

ويعد هذا التكريم محطة جديدة في مسيرة بدأت قبل 84 عامًا، وما تزال تُكتب بخطى ثابتة نحو مزيد من الريادة والتميز

العلامات التجارية الرئيسية:

- الفخامة - الربان - الديوان- شاهين
- السحاب - الرواسي - روعة
- التيسير

قطاع الأرز:

- الربان، أرز بسمتي درجة أولى
- الديوان، أرز بسمتي مزّة
- التيسير، أرز أبيض عالي الجودة
- السحاب، أرز بسمتي مزّة
- الفخامة، أرز بسمتي طويل الحبة
- شاهين، أرز بسمتي
- الرواسي، أرز بسمتي مزّة سيلا
- البلدة، أرز بسمتي سيلا

قطاع الأغذية:

- معجون الطماطم الفخامة
- زيت دوار الشمس الفخامة
- قشطة الفخامة
- لحم تونا أبيض الفخامة
- مكرونة الفخامة
- حليب شاي مركز الفخامة
- مكرونة الديوان
- تونة بالفلفل الحار الديوان
- تونة شاهين
- ماكريل شاهين - ماكريل فوكس - شعيرية فوكس

قطاع الحلويات والعصائر

نكتار الجوافة الفخامة
نكتار المانجو الفخامة
كول ستار كيكبس
تريليكس كيبكس
جلوكوز روعة
شراب روعة (برتقال – مانجو – تفاح – وغيرها)

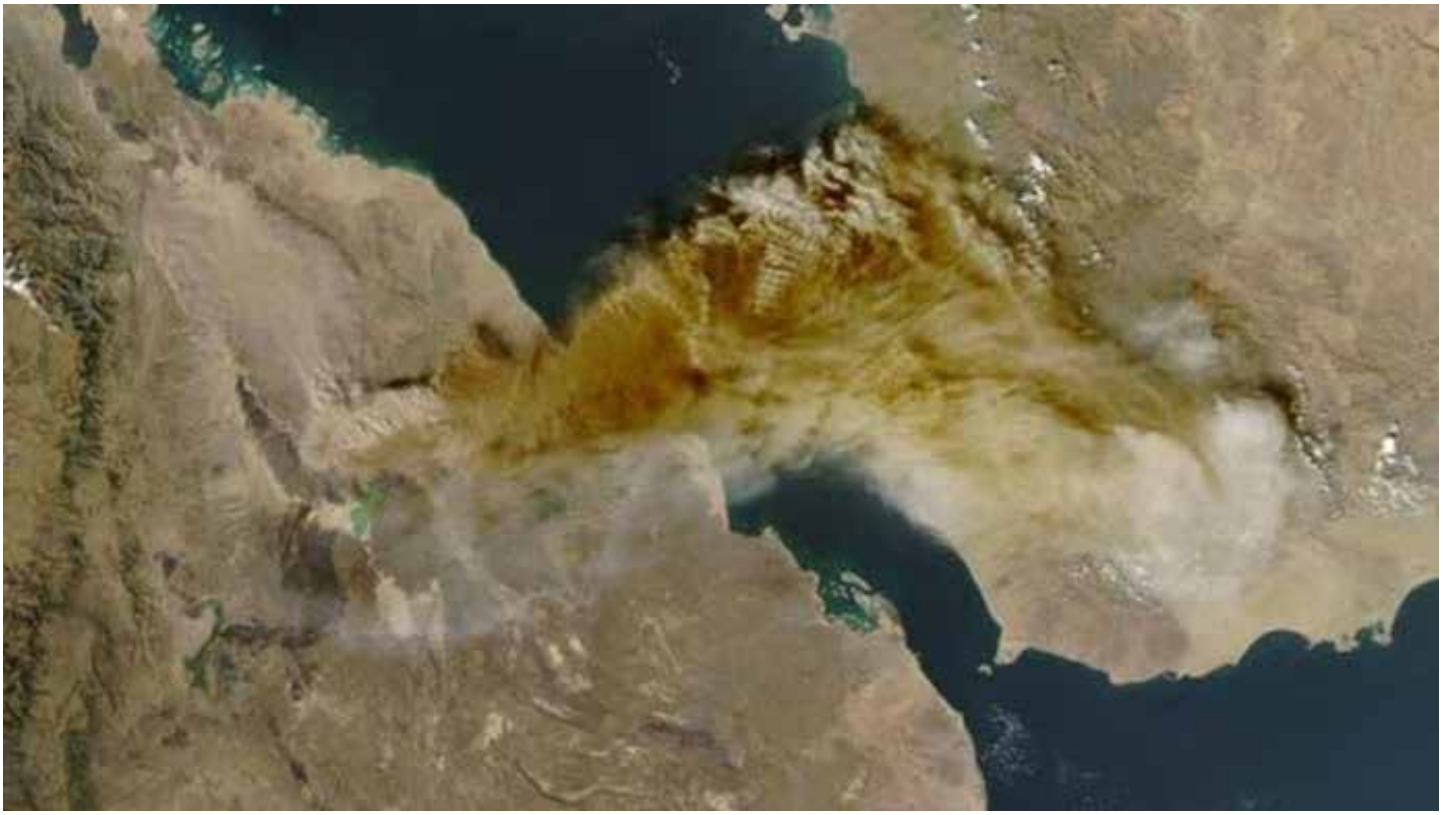

بركان إثيوبيا..
حين يذكّرنا الرمـــــاد بأن القرن الإفريقي واليمن منظومة واحدة

■ د عبدالغني جغمان
خبيـــــر بيولوجـــي

أعـاد ثـوران البـركان الأخيـر فـي إثيوبيـا، ومـا تبعـه مـن انتشـارٍ لسـحابة رمـاد أثّـرت علـى المجـال الجـوي والبيئـي فـي الإقليـم، تسـليط الضـوء علـى حقيقـةٍ كثيـراً مـا نتجاهلهـا: هـذه المنطقـة، الممتـدّة مـن المرتفعـات الإثيوبيـة إلـى سـواحل الصومـال وإريتريـا وجيبوتـي، وصـولاً إلـى اليمـن عبـر البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، ليسـت مجـرد دول متجـاورة، بـل فضـاء جغرافي-اقتصـادي واحـد يتنفـس ويتأثـر ويتفاعـل كمنظومـة مترابطـة

» رمادٌ فوق القرن الإفريقي... وتأثيرات تمتد إلى الضفة المقابلة

لـم تقتصـر تداعيـات الثـوران البركانـي علـى إثيوبيـا وحدهـا؛ فالرمـاد الدقيـق الـذي يدفعـه الـغلاف الجـوي يمكنـه الوصـول إلـى الممـرات الجويـة فـوق اليمـن، ويؤثـر علـى الملاحـة البحريـة في مضيـق بـاب المنـدب، أحـد أهـم شـرايين التجـارة العالميـة

كمـا تحمـل هـذه السـحب البركانيـة تأثيـرات علـى صحـة السـكان، والزراعـة، والثـروة الحيوانيـة، وهـي قطاعـات تعتمـد عليهـا اقتصـادات بلـدان القـرن الإفريقـي والجزيـرة العربيـة علـى حـد سـواء. وهكـذا يكشـف الحـدث البركانـي، مـرة أخـرى، هشاشـة الفصـل الوهمـي بيـن ضفّتـي البحـر

» ترابطٌ ضارب في القدم... من سبأ إلى أكسوم

العلاقة بين اليمن والقرن الإفريقي ليست امتداداً سياسياً معاصراً، بل هي جزء من تاريخ طويل يعود إلى:

- شهدت مملكة سبأ نشاطاً تجارياً واسعاً عبر البحر الأحمر، وأقامت علاقات اقتصادية وثقافية مع مناطق القرن الإفريقي، انعكست في تبادل السلع والتأثيرات العمرانية واللغوية المبكرة

- كما شاركت ممالك جنوب الجزيرة العربية الأخرى—مثل أوسان وحمير—في شبكات التجارة البحرية التي ربطت السواحل اليمنية بمرافئ القرن الإفريقي، ما جعل الضفتين جزءاً من سوق واحدة للبخور والمعادن والمنتجات الزراعية

- أما مملكة أكسوم، التي ازدهرت على الضفة الإفريقية المقابلة، فقد شكّلت مع اليمن فضاءً حضارياً متشابكاً، تجلّى في التأثير المتبادل في الخط واللغة والدين وأنماط التجارة، دون أن يعني ذلك وحدة سياسية مباشرة، بل تداخلاً اقتصادياً وحضارياً ممتداً

هذه الممالك القديمة احتضنت واحداً من أهم طرق التجارة العالمية، حيث تنقّلت البخور والحبوب والذهب والماشية عبر البحر الأحمر وخليج عدن، في شبكة جعلت من الضفتين اقتصاداً واحداً قبل ظهور الدول الحديثة

في التاريخ المعاصر، ازداد الترابط بين اليمن والقرن الإفريقي بصورة أوضح وأكثر تعقيداً مما كان عليه في العصور القديمة؛ فقد شكّلت حركة الهجرة المتبادلة أحد أبرز جسور التواصل، حيث استقبلت مدن اليمن الساحلية - كعدن والحديدة والمخا -موجات من المهاجرين القادمين من الصومال وإثيوبيا وإريتريا، بينما استقرت جاليات يمنية واسعة في جيبوتي ومدن الساحل الإفريقي منذ القرن التاسع عشر، لعبت أدواراً محورية في التجارة والملاحة والخدمات. ومع توسع النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي في البحر الأحمر وخليج عدن، تحوّلت المنطقة إلى سوق عمل مشترك ربط موانئ عدن وجيبوتي وبربرة بحركة السفن العابرة بين آسيا وإفريقيا. وبعد استقلال الدول الحديثة، استمرت شبكات التبادل التجاري، خصوصاً في الأسماك والماشية والحبوب، كما بقيت التحويلات المالية والعمالة البحرية عاملاً اقتصادياً مؤثراً بين الطرفين.

وهكذا، دخل اليمن والقرن الإفريقي العصر الحديث وهما يحملان إرثاً طويل الأمد من الاعتماد المتبادل، ينعكس اليوم في تشابك اقتصادي واجتماعي لا يمكن فصله مهما تغيّرت السياسات والحدود، بل بالعكس يجب البناء عليه و الاهتمام بتطويره و على وجه الخصوص:

- باب المندب بوصفه نقطة التقاء اليمن والقرن الإفريقي وممرّاً حيوياً للنفط والسلع العالمية

- الموانئ اليمنية (عدن، المخا، الحديدة) التي ترتبط تاريخياً بواردات وصادرات القرن الإفريقي

- الموانئ الإفريقية (جيبوتي، بربرة، عصب) التي تعتمد عليها إثيوبيا ودول الجوار، ويقابلها نشاط تجاري متواصل مع اليمن

- التداخل السكاني والثقافي من تهامة إلى زيلع، ومن حضرموت إلى هرر

هذا التشابك لا ينعكس فقط في حركة التجارة، بل أيضاً في أنماط الغذاء، وهجرات العمل، والتأثيرات البيئية التي لا تتوقف عند الحدود

» البركان كإشارة... نحو تعاون مستقبلي

بدلاً من التعامل مع ثوران البركان كحادث جيولوجي منعزل، يمكن النظر إليه كـ تنبيه استراتيجي يدعو إلى بناء تعاون إقليمي بين اليمن ودول القرن الإفريقي، يقوم على:

1. إنشاء مركز معلومات إقليمي مبسّط في عدن أو جيبوتي لتجميع البيانات الجوية والبحرية ومتابعة الأحداث الطارئة—كالرياح المحمّلة بالرماد أو اضطرابات الملاحة—مع مشاركة فورية للمعلومات بين الأطراف

2. إطلاق خطوط ملاحية منتظمة ومنخفضة التكلفة تربط عدن وجيبوتي وبربرة، الحديدة والمخا، بما يسهّل انسياب البضائع ويقلّل

زمن الانتظار في الموانئ ويخفض تكاليف النقل للتجار

3. بناء آلية مشتركة للأمن الغذائي تقوم على احتياطي إقليمي من القمح، وتنظيم استيراد الماشية من الصومال وإثيوبيا، وتطوير سلسلة تبريد للأسماك بين سواحل اليمن والقرن الإفريقي لضمان استقرار الأسعار في أوقات الأزمات

4. تنظيم حركة العمالة عبر قنوات رسمية تسمح بتأطير العمالة البحرية والزراعية من وإلى اليمن، بما يمنع الاستغلال والتهريب ويحقق مكاسب اقتصادية للطرفين

5. إنشاء منصة اقتصادية إلكترونية مشتركة تربط التجار والمستثمرين في اليمن والقرن الإفريقي، وتعرض الفرص التجارية والبيانات المتعلقة بسلاسل الإمداد، بما يعزز الشفافية ويُسهّل التفاوض المباشر

6. دعم فتح خطوط طيران اقتصادية إقليمية بين عدن وجيبوتي وهرجيسا ومقديشو، لتفعيل حركة الأعمال والتجارة والسياحة العلاجية

7. تعزيز التعاون في مكافحة القرصنة وتهريب البشر عبر تبادل المعلومات البحرية اليومية وتنسيق محدود للدوريات، لحماية خطوط التجارة وتأمين الممرات الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن

إن ثوران البركان في إثيوبيا يذكّر اليمن والقرن الإفريقي معاً بأنهما جزء من منظومة واحدة، تتقاسم الهواء والبحر والمصالح والمخاطر. وما بين رمادٍ يتصاعد من المرتفعات الإثيوبية، وخطوط تجارة تمر عبر باب المندب، يمتد تاريخ طويل من التفاعل والتبادل

وربما حان الوقت لتحويل هذا الترابط من إرثٍ قديم إلى مشروع مستقبلي يعيد للمنطقة مكانتها التي عرفتها منذ أيام سبأ وأكسوم... ولكن بأدوات القرن الحادي والعشرين

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر نوفمبر 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1617	1632	1619	1627		1630	1619	1627
		سعودي	425	428	425	428	425	428	425	428
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	35000		35000		35000		35000	
02	دقيق السنابل ابيض	50	39000		39000		39000		39000	
03	أرز الفخامة	40	87000		87000		87000		87000	
04	سكر برازيلي	50	59000		59000		59000		59000	
05	زيت الطبخ	8 لتر	22000		22000		22000		22000	
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12500		12500		12500		12500	
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	34000		34000		34000		34000	
08	شاي الكبوس	1	11000		11000		11000		11000	
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000		3000		3000		3000	
10	الفاصوليا البيضاء	1	2500		2500		2500		2500	
11	العدس الأصفر	1	2500		2500		2500		2500	
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	5000		5000		5000		5000	
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	950		950		950		950	
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000		5000		5000		5000	
15	البرتقال	1	4000		4000		4000		4000	
16	الموز	1	1200		1200		1200		1500	
17	التمور	1	3000		3000		3000		3000	
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1000		1200		1000		800	
19	البصل الجاف	1	1000		1000		1000		1000	
20	الباذنجان	1	1000		1000		1000		1000	
21	الطماطم	1	1500		1500		2000		1500	
22	الباميا	1	3000		3000		3000		3000	
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	15000		15000		15000		15000	
24	الدجاج الحي	1	7000		7000		7000		7000	
25	الدجاج المجمد ساديا	1	5000		5000		5000		5000	
26	طبق البيض	1	5500		5500		5500		5500	
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	10000		10000		8000		10000	
28	الديرك	1	24000		24000		200000		22000	
29	السخلة	1	20000		20000		16000		18000	

تحليـــل أسعار السلع لشهر نوفمبـر 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

لازالت أسعار الصرف تشهد استقرارا للشهر الثالث في المناطق المحررة بعد شهري سبتمبر واكتوبر ففي شهر نوفمبر استقرت أسعار الصرف بسبب السياسة النقدية التي يدير بها البنك المركزي عدن، فقد بدأ الدولار مبيعا بداية الشهر بسعر 1632 وظل بهذا السعر حتى نهايته مع انخفاض طفيف بلغ 6 ريال حيث بيع الدولار الواحد ب 1627 ريالا

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت كل السلع استقرارا في أسعارها وهذا انعكاس لاستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي فقد استقر كيس أرز الفخامة 40 ك على 87 الف ريال ودقيق السنابل 50 ك ب 39 الف ريال وسكر البرازيل 50 ك 59 الف ريال.

■ السلع المكملة:

شهدت كل قائمة السلع المكملة التي ترصدها مجلة رابطة الاقتصاديين استقرارا في أسعارها مثل حليب دانو 2.25 ك 33 ألف إلى وباكت معجون طماطم المدهش ب 5 ألف ريال وشاي الكبوس 1 ك 11 الف ريال.

■ الفواكه والخضار:

أسعار الخضار والفواكه بما أنها منتجات محلية فإنها لا ترتبط بسعر الصرف الأجنبي بشكل مباشر بل تتحكم بها قوانين العرض والطلب، فقد تذبذب سعر كيلو البطاطس من 1 ألف ريال إلى 0.8 ألف ريال والطماطم تذبذب بين 1.5 الى 2 ألف ريال بينما استقرت معظم الخضروات التي ترصدها المجلة مثل البصل والباذنجان والبامية.

■ اللحوم والاسماك:

استقر سعر الكيلو الحم البلدي 15 ألف ريال والدجاج المجمد ساديا 1كيلو 5 ألف ريال وطبق البيض استقر سعره 5.5 ألف ريال، بينما تذبذب سعر الكيلو الثمد بين 8 ألف الى 10 الف ريال خلال الشهر واستقر سعر كيلو الديرك 24 ألف والسخلة 20 ألف ريال.

هذه كانت أبرز المنتجات التي قمنا بتحليل أسعارها خلال شهر نوفمبر 2025م.

مقالات اقتصادية

توصيـــات استراتيجيـة
لضمان نجـــــــاح خطة الإصلاحات الاقتصادية الحكومية (نوفمبر 2025)

■ د. عيسى أبو حليقه
مستشار تطوير الاعمال والتنمية الاقتصادية المستدامة

» الملخص التنفيذي:

خطـة الإصلاح الاقتصـادي الشـاملة التـي أقرّهـا مجلـس القيـادة الرئاسـي فـي اليمـن (القـرار رقـم 11 لعـام 2025) تمثّـل خطـوة مهمـة مـن اجـل حشد الموارد المالية ومحاربة الفساد وتحقيـق التعافـي الاقتصـادي ، لكـن تنفيذهـا يواجـه عـدة تحديـات جوهريـة.

الخطـة تمثّـل خطـوة ضروريـة ومهمـة نحـو إعـادة بنـاء الدولـة اليمنيـة الاقتصاديـة وإدارة المـوارد بشـكل أفضـل. إنهـا تضـع أسسـاً إصلاحيـة مركزيـة لادارة المـوارد الماليـة بشـكل افضـل. لكـن نجـاح تنفيـذ اخطـه يتطلـب إرادة سياسـية قويـة، قـدرات تنفيذيـة فعالـة، تعاونـاً مـن مختلـف المحافظـات، واسـتدامة عمليـة الاصلاح المالـي والاقتصـادي دون مجـاملات او تعصـب لاي محافظـة او جهـه او طـرف:

1- تعبئة وتوحيد الإيرادات:

إلـزام المحافظـات بتوريـد الإيـرادات إلـى الحسـاب الحكومـي لـدى البنـك المركـزي اليمنـي، وإغلاق الحسـابات لـدى شـركات الصرافـه والجهـات الاخـرى والممارسـات الماليـة الموازيـة

ضبط الجمارك والمنافذ:

إلغـاء الرسـوم غيـر القانونيـة، إغلاق المنافـذ غيـر المرخصـة أو المتعطّلـة عـن الضبـط، منـع تدخـل السـلطات المحليـة فـي الإعفـاءات أو التخفيضـات الجمركيـة غيـر القانونيـة

تحريـر سـعر الصـرف الجمركـي وتوحيـد أسـعار المشـتقات:

تحريـر سـعر الـدولار المسـتخدم للجمـرك (دون تحديـد سـعره ضمـن خطـة زمنيـة قصيـرة) وتوحيـد أسـعار الوقـود والمشـتقات بيـن المحافظـات التـي تخضـع للحكومـة

ترشـيد الإنفـاق وضمـان تغطيـة النفقـات الأساسـية:

إعـداد موازنـة موحـدة، التأكّـد مـن صـرف رواتـب الموظفيـن المدنييـن والعسـكريين والمتقاعديـن، وضبـط النفقـات فـي ظـل ضغـوط ماليـة

5- المتابعة والمساءلة:

آليـة تقاريـر كل أسـبوعين مـن رئيـس الـوزراء أو الجهـة المكلفـة، مـع رقابـة مؤسّسـية للجهـات التـي تتأخـر فـي التنفيـذ أو لا تلتـزم

» تحليل نقاط القوة في الخطة

1. توحيد الإيرادات وتوريدها للحساب الحكومي

تُلـزم جميـع المحافظـات (مثـل عـدن، مـأرب، حضرمـوت، المهـرة، تعـز) بتوريـد كل الإيـرادات المركزيـة إلـى

حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي اليمني وفروعه، ويمنع التجنّب أو الصرف من هذه الموارد تحت مبرّر غير قانوني

هذا يُعد ضمناً تعزيزاً لمبدأ المركزية المالية للدولة، وقد يكون خطوة نحو إعادة بناء قدرة الحكومة على السيطرة المالية.

2. ضبط المنافذ الجمركية والجمركة والتخليص وترشيد الرسوم

الخطة تنص على إلغاء الرسوم غير القانونية، إغلاق المنافذ البحرية غير القانونية (قنا، الشحر، نشطون، رأس العارة) وغيرها، وحظر تدخل المحافظين أو الجهات المحلية في إعفاءات جمركية غير قانونية. هذا مهم لأن تهريب وفساد المنافذ يشكّلان أحد أكبر اختلالات الإيرادات في اليمن

3. تحرير سعر الدولار الجمركي ضمن خطة زمنية قصيرة

الخطة تنص على تحرير سعر الدولار الجمركي خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تنفيذ بنود ضبط الإيرادات في المحافظات.

هذا يمكن أن يُسهم في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق، مما يُحسِّن عائدات الدولة

4. آلية متابعة وتقارير دورية

يُكلّف رئيس الوزراء بتقديم تقرير كل أسبوعين عن مستوى تنفيذ الإجراءات، ويتابع المجلس الجهات التي لم تلتزم.

وجود متابعة وتقييم يُعد من السمات المهمة لنجاح أي إصلاح

» أبرز نقاط الضعف والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطه

1. ضعف القدرات المؤسسية والحوكمة في سياق النزاع

اليمن يُعاني من نزاع مسلّح، انقسام مؤسساتي، ضعف في الامتثال، وأحياناً تعطّل كامل لبعض مؤسسات الدولة. هذا السياق يجعل التنفيذ الفعلي للخطة أكثر صعوبة مما تبدو على الورق.

فحتى لو صدرت القرارات، فإن التنفيذ الميداني في محافظات متعددة قد يواجه مقاومة أو عقبات محلية

2. حساسيات تحرير سعر الدولار الجمركي وتأثيره على المواطن

بينما الخطة تشير إلى أن تحرير السعر لا يستهدف القوت الأساسي، فإن مراقبين حذروا من أن هذه الخطوة قبل استكمال الضبط المالي قد تؤدي إلى احتجاجات شعبية.

بالتالي، هناك مخاطرة بأن تتحول خطوة اقتصادية تقنية إلى عبء سياسي واجتماعي

3. المسألة الأمنية والسيطرة على المقومات الاقتصادية

بعض المنافذ والموارد تقع في مناطق خارج سيطرة الحكومة الكاملة، أو يتحكّم بها جماعات محلية أو أطراف منافسة، ما يقلّل من قدرة الحكومة على ضبط كامل المنظومة

كما أن التوصل إلى بيئة تجارية مستقرة يتطلب أيضاً الأمن والاستقرار السياسي

4. التوزيع العادل والعدالة التنموية

الخطة تفرض المركزية، لكنها تواجه تحدي كيف تحظى المحافظات بشعور بأنها تستفيد من الإصلاح، وليس أن تُحمّل وحدها العبء. في سياق اليمن، التوازن بين المركز والمحافظات مهم جداً حتى لا تثار شعور بالاقصاء أو تزايد التوترات المحلية

تحسين العدالة في توزيع الموارد سيكون عاملاً محفّزاً لنجاح الخطة أو سبباً لفشلها

» مدى إمكانية التنفيذ وفُرص النجاح

◄ فرص النجاح:

- وجود قرار رسمي من المجلس الرئاسي ومن الحكومة، ما يعطي الأساس القانوني والرسمي
- تركيز على جُزء من الإصلاحات التي لها تأثير مباشر (تجميع الإيرادات، ضبط المنافذ)، ما قد يعطي نتائج أولية ملموسة يمكن البناء عليها
- الدعم المحتمل من الجهات الدولية والمؤسسات المالية (على الأقل من حيث التغطية الإعلامية والتحليل) مما قد يعزّز الضغط على التنفيذ

◄ العقبات الكبرى:

- التنفيذ يتطلب تعاوناً من المحافظات والجهات المحلية التي قد ترى في بعض الإجراءات تهديداً لمصالحها أو سلطة محلية

- الاستقرار السياسي والأمني غير مضمون بشكل كامل، ما قد يعوق تنفيذ القرارات في بعض المناطق

التأثير الاقتصادي للخطوات (مثل تحرير سعر الدولار الجمركي) قد يُحمّل المواطنين بشكل مفاجئ، ما قد يؤدي إلى رد فعل اجتماعي، إن لم تُرافقه إجراءات حماية اجتماعية

يعتمد التنفيذ أيضاً على البنك المركزي وعلى أجهزة الرقابة والمحاسبة - وهي كلها تحتاج تعزيزاً لتكون فعالة

» توصيات مهمة لتنفيذ الخطة

- تكوين لجنة تنفيذ مركزية تضم الوزارات المعنيّة (المالية، التخطيط، الجمارك، البنك المركزي) وحكّام المحافظات، لضمان التنسيق بين المركز والمحليات

- البدء بتجربة نموذجيّة في محافظتين أو ثلاث تخضع لرقابة مباشرة، لقياس نتائج التطبيق قبل التوسّع إلى بقية المحافظات

- تعزيز الشفافية: نشر بيانات دورية عن الإيرادات والإنفاق والمناطق التي بدأت التطبيق، لتوليد ثقة المجتمع والداعمين الخارجيين

- ربط تحرير سعر الصرف أو أسعار الوقود بإجراءات حماية اجتماعية للفئات الأشد ضعفًا، لتجنّب صدمة معيشية تؤدي إلى رفض شعبي

- حشد الدعم الدولي: التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتوفير تمويل مؤقت أو دعم فني، لأن تنفيذ الإصلاحات يتطلّب موارد وقدرات مؤسّسية مضغوطة

- معالجة الانقسامات المحلية وضمان أن المحافظات تشعر بأنها تشارك في الفائدة، لا أنها تتحمّل العبء وحدها – لتجنّب مقاومة محلية أو تعطيل التنفيذ

- بناء قدرة مؤسّسية مستدامة: تعزيز أنظمة المحاسبة والمراجعة، تدريب الكوادر، تطوير البنية التحتية المالية والإدارية، لضمان التحول ليس مؤقتاً بل مستداماً

» تحليل بنود خطة الاصلاحات الاقتصاديه للحكومة

1. توحيد وتوريد الإيرادات إلى الحساب الحكومي لدى البنك المركزي اليمني

◄ ما ينصّ عليه البند:

إلزام جميع المحافظات (عدن، مأرب، حضرموت، المهرة، تعز...) بتوريد كافة الإيرادات المركزية إلى الحساب الحكومي العام لدى البنك المركزي وفروعه.

منع تجنّب أو صرف هذه الموارد خارج القنوات القانونية أو "تجنّبها" بمعنى إلّا تحوّلها إلى حسابات تجميع محلية أو غير رسمية.

إغلاق الحسابات الموازية في البنوك التجارية أو لدى الصرافين التي كانت تُستخدم لتجميع الإيرادات المحلية.

◄ أهمية البند:

- هذه الخطوة تشكّل حجر الزاوية لإصلاح المالية العامة: السيطرة على الإيرادات، ضمان وصولها لحساب الدولة، ومن ثم استخدامها لخدمة الوظيفة العامة (رواتب، خدمات، بنى تحتية)

- في سياق اليمن، حيث هناك تعدد القنوات، تجزّؤ في الإيرادات، ومصادر دخل محلية يصرف عليها دون إشراف مركزي، فإن هذا البند يمثل محاولة لجمع "الوعاء المالي" للدولة

- يعزّز من سلطة الدولة المركزية المؤسسية ويحدّ من الاستقطاب المالي المحلي والمصالح الخاصة التي تفصل عن الرقابة الحكومية

◄ المخاطر والتحديات:

- التطبيق في المحافظات التي تتمتع بدرجة حكم محلي أو سلطة محلية قوية قد يواجه مقاومة، خصوصًا إذا كانت الإيرادات تُستخدم محلياً من دون مرجعية مركزية

- الحاجة إلى نظام فعّال للمراقبة والشفافية: إذا ما استمرت عملية التوريد لكن لم تُرفق بمحاسبة – يمكن أن يتحول الأمر إلى تغيير شكلي فقط

- البُنى التحتية المصرفية والمحاسبية في بعض المحافظات قد تكون ضعيفة، ما يجعل تنفيذ التوريد الكامل صعبًا من الناحية اللوجستية

- في سياق النزاع والانقسام (مناطقه خارجة سيطرة الحكومة أو بها نفوذ محلي كبير)، قد لا تُطبّق هذه الآلية بشكل شامل.

◄ فرصة التنفيذ:

برقعة صغيرة نسبيًا (أي بدءًا من بعض المحافظات الرئيسية التي تحت سيطرة الحكومة المركزية) يمكن أن تبدأ العملية وتُحقّق نتائج أولية تشجّع التوسّع لاحقًا

وجود قرار واضح ومُلزم (رقم 11) يمنح غطاء قانونياً وإشعارًا سياسيًا قويًا، ما يعزّز فرصة التنفيذ

لكن التنفيذ الكامل (على كلّ المحافظات والمنافذ) سيحتاج إلى وقت، ومتابعة، وربّما مكوّن خارجي من الدعم أو الحوافز

2. إلغاء الرسوم غير القانونية، إغلاق المنافذ غير القانونية، منع تدخل المحافظين في الإعفاءات الجمركية

◄ ما ينصّ عليه البند:

- إلغاء كافة الرسوم والصناديق المستحدثة دون سند قانوني.

- إلزام السلطات المحلية بعدم التدخل في أعمال ومناطق المنافذ الجمركية - منح الإعفاءات، التخفيضات أو إعداد المعاملات خارج الإطار القانوني.

- إغلاق المنافذ البحرية المستحدثة التي لا تخضع للقوانين أو التي تُستخدم كمنافذ تهريب (مثل قنا، الشحر، نشطون، رأس العارة) حسب القرار.

◄ أهمية البند:

- المنافذ والرسوم غير النظامية تمثل مصدرًا كبيرًا للهدر المالي، التهريب وتعطّل الإيرادات الحكومية.

ضبطها يُساعد في زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة الجباية

- يعزّز من نزاهة النظام الجمركي ويُسهّل الاستثمار والتجارة إن خُفّفت الممارسات الباطنية أو العقبات غير الشرعية

- يرسّخ مبدأ أن السلطة المحلية لا تتجاوز القانون المالي والجمركي، ما يعزّز حكم القانون

◄ المخاطر والتحديات:

- قد يُواجه هذا البند مقاومة من جهات محلية أو فاعلين اقتصاديين معتادين على تلك الإعفاءات أو الرسوم

- تطبيقه يتطلّب وجود آليات رقابية فعالة، بما في ذلك القضاء أو الرقابة الإدارية، وهذا قد يفتقر له في عدد من المناطق

- إغلاق منافذ بشكل مفاجئ قد يتسبب في صدمات محلية (اقتصادية، اجتماعية) إذا لم تُعتمد بدائل أو استراتيجيات تعويضية للمناطق المتأثرة

◄ فرصة التنفيذ:

كخطوة إصلاحية قابلة للبدء نسبياً سريعًا في المناطق التي تحت السيطرة الحكومية، قد تُحقّق نتائج ظرفية يلمسها الناس

إذا رُبطت بخطة تواصل وشمولية (بما في ذلك دعم الحكم المحلي وتوضيح كيف سيتم الاستفادة من الإيرادات المحسّنة) فإنها يمكن أن تُطبّق بشكل أكثر استدامة

3. تحرير سعر الدولار الجمركي وتوحيد أسعار المشتقات النفطية

◄ ما ينصّ عليه البند:

تحرير سعر الدولار الجمركي خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تنفيذ ضبط الإيرادات في المحافظات.

توحيد أسعار بيع المشتقات النفطية في المحافظات التي تسيطر عليها الحكومة.

◄ أهمية البند:

- تحرير سعر الدولار الجمركي يعني أن السعر الذي تُحسب به الجمارك أو الرسوم قد يُقارب سعر السوق، مما يقلّل من الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق، ويُساعد في رفع الإيرادات النقدية للدولة

- توحيد أسعار المشتقات يقلّل من التشوهات في التسعير بين المحافظات، ويمنح مزيدًا من العدالة ويسهّل التخطيط المالي للحكومة والشركات

◄ المخاطر والتحديات:

- هذه الخطوة حسّاسة جدًا من الناحية الاجتماعية: إن رفع أو تحرير سعر الدولار أو تعديل أسعار الوقود قد يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة

- إذا لم يُرافقها دعم لفئات ضعيفة أو تسهيلات للمواطنين، فقد تؤدي إلى تذمّر شعبي أو احتجاجات

- التنفيذ السريع دون بناء مصاحب للاحتياطات التمويلية أو مؤسسات متينة قد يؤدي إلى نقص في الوقود أو ارتفاع مفاجئ في الأسعار

- أيضاً، تحرير الدولار الجمركي يعتمد على وجود عملة أجنبية في الخزينة أو إمكانية البنك المركزي للتعامل مع تحدّيات الصرف، وهي مُشكلة قائمة في اليمن

◄ فرصة التنفيذ:

من الناحية التقنية، خطة زمنية قصيرة تُشير إلى جدّية التنفيذ

إذا بدأت الحكومة في جمع الإيرادات أولًا (البند 1) وأغلقت المنافذ والرسوم الباطنية (البند 2)، فإن لديها قاعدة أفضل على أن تطلق تحرير السعر

لكن التنفيذ الكامل وقدرة الحكومة على إدارة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ستحدد فيما إذا كانت هذه الخطوة ناجحة

4. الالتزام بتغطية النفقات الحتمية، صرف رواتب الموظفين، إعداد موازنة موحّدة

◄ ما ينصّ عليه البند:

- على الحكومة تغطية النفقات الحتمية من ضمنها مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والبعثات الخارجية.

- إعداد موازنة موحّدة للمحافظات تراعي نسب التنمية والإعانات المحلية.

◄ أهمية البند:

- إظهار الالتزام بصرف الرواتب والخدمات يُعدّ أمرًا حيويًا لاستعادة ثقة المواطنين والدولة

- وجود موازنة موحّدة يُساعد في التخطيط المالي ويعزّز العدالة بين المحافظات

- هذا البند يُكمّل مسار الإيرادات، فإذا تحسّنت الإيرادات وتمّ تخفيض الهدر، فإن النفقات يجب أن تُدار بحكمة للحفاظ على الاستدامة

◄ المخاطر والتحديات:

- الحكومة اليمنية تعاني من عجز مالي كبير، وارتباط الإيرادات بالنفط، والصراع يؤثّر في قدرة التحصيل وإدارة الإنفاق

- إعداد موازنة موحّدة يتطلّب بيانات دقيقة، جهداً إدارياً كبيراً، وتعاوناً من المحافظات – وهو ما قد يكون محدودًا في الوقت الحالي

- إذا لم تتحسّن الإيرادات كما هو مخطّط، فإن صرف الرواتب قد يصبح مهدّداً، ما قد يُضعف مصداقية الإصلاح

◄ فرصة التنفيذ:

- يمكن أن يُبدأ بتغطية النفقات الحتمية (رواتب، متقاعدين) أولاً، ثم توسيع دائرة العمل نحو موازنات أوسع

- الشفافية في هذا المجال والتواصل مع الجمهور يمكن أن يُساعد في بناء دعم مجتمعي للإصلاحات

5. متابعة وتقارير دورية، مساءلة الجهات التي تتأخّر في التنفيذ

◄ ما ينصّ عليه البند:

يُكلّف رئيس الوزراء بتقديم تقرير كل أسبوعين حول مستوى تنفيذ الخطة، الإجراءات المتخذة، والجهات الملتزمة وغير الملتزمة.

تحديد تدابير قانونية أو إدارية بحق الجهات التي لا تلتزم بهذا القرار.

◄ أهمية البند:

- بدون متابعة ومساءلة، تُصبح الخطط إصلاحية شكلية. هذا البند يُعزّز من الانضباط المؤسسي ويبيّن أن هناك جدّية في التنفيذ

- يوفر مرجعية للرصد والتقييم، ويتيح تعديل المسارات إن ظهرت اختلالات

◄ المخاطر والتحديات:

- وجود التقرير لا يعني بالضرورة وجود تنفيذ فعلي أو تحرّك قانوني تجاه المقصّرين — لذلك يعتمد النجاح على قوة المؤسسات المسؤولة (مجلس القيادة، الحكومة، القضاء)

- قد تواجه القضية "فشل التنفيذ الجزئي" أو تأخر في تقديم البيانات من المحافظات أو الجهات، ما يُضعف الثقة

- إن لم يكن هناك شفافية في نشر تلك التقارير أو المشاركة المجتمعية فهي قد لا تحقق التأثير المطلوب

◄ فرصة التنفيذ:

كخطوة أولية، إمكانية التطبيق جيدة — حيث أن المتابعة والتقارير يمكن أن تبدأ بسرعة وتُظهر نتائج أولية لتحفيز تنفيذ أوسع

مع نجاح هذه الآلية، يُمكن أن تعزّز ثقة الشركاء الدوليين والمجتمع المحلي في جدّية الإصلاح

تقييم عام للبنود وترتيب أولويات التنفيذ من حيث الأهمية، أرى أن البند 1 (توحيد الإيرادات) والبند 2 (ضبط المنافذ والرسوم غير القانونية) يشكّلان الأساس الذي يُمكّن البنود الأخرى من النجاح

البند 3 (تحرير سعر الدولار الجمركي وتوحيد المشتقات) حساس لكنّ له أثر كبير إذا تمّ تحضيره جيدًا

البند 4 (تغطية النفقات والموازنة الموحدة) مهم لإقناع المواطنين بأن الإصلاح ليس قاصرًا على الجانب التقني بل يسعى لتحسين خدماتهم

البند 5 (متابعة وتقارير) هو عنصر "التنفيذ" — إن تحقق، يرفع فرص النجاح

» توصيات لتعزيز فرصة التنفيذ

- تكوين لجنة تنفيذ على مستوى عالٍ تضم وزارات المالية، البنك المركزي، المحافظات، تحت إشراف مجلس القيادة، لضمان التنسيق بين المركز والمحافظات

- بدء تجربة "نموذجية" في عدد من المحافظات (مثل عدن أو مأرب) ثم التوسّع بعد تقييم النتائج، لتقليل مخاطر التنفيذ على نطاق واسع

- التواصل المجتمعي والشفافية: نشر تقارير بسيطة بانتظام عن ما تحقق، ما يعزّز الثقة ويُقلّل الاحتكاكات

- مراعاة الحماية الاجتماعية: عند رفع الأسعار أو تحرير سعر الصرف أو تسعير الوقود — يجب وجود تدابير تخفف على الفئات الضعيفة

- التنسيق مع شركاء دوليين (دُول، مؤسسات مالية) للحصول على دعم فني ومالي، ما يعزّز قدرات المؤسسات المحلية للتنفيذ

- مراقبة المخاطر السياسية: التأثير على مصالح محلية أو جماعات ضغط يجب أن يُدار بحسّ سياسي عالي لضمان ألاّ يُقوّض التنفيذ

التحول الرقمي في اليمن

ضرورة وطنية واستثمار في المستقبل

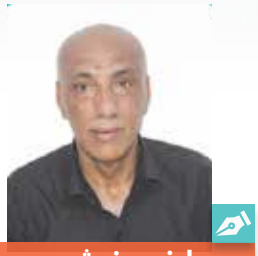

■ عارف حنش
خبير مصرفي واقتصادي

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية شاملة، وكانت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول التي تبنت هذا التحول ضمن رؤية 2030 التي جعلت التقنية محورًا رئيسيًا في تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني

فخلال سنوات قليلة، تحولت المعاملات الحكومية من النمط الورقي التقليدي إلى منظومات إلكترونية متكاملة تقدم خدماتها للمواطنين والمقيمين بسهولة وسرعة وأمان

ولا يقتصر التحول الرقمي على تسهيل الخدمات فحسب، بل أصبح أداة استراتيجية لتحسين تحصيل إيرادات الدولة؛

فمن خلال الربط الإلكتروني بين الوزارات والجهات الحكومية، أصبحت فواتير الكهرباء والماء والمخالفات والضرائب والجمارك والزكاة وغيرها تُتابَع رقميًا بدقة

وفي حال عدم السداد، يمكن للنظام إيقاف جميع التعاملات الحكومية والمالية للفرد أو المنشأة، بما في ذلك المعاملات البنكية، حتى يتم الإيفاء بالالتزامات

بهذا الأسلوب تحقق الدولة انضباطًا ماليًا شاملًا وتحد من التهرب المالي وتضمن عدالة تحصيل الإيرادات

كما أن هذا النموذج من الرقمنة يمكن أن يشكل خارطة طريق لتطبيق مماثل في اليمن، حيث يمثل التحول الرقمي فرصة حقيقية لإعادة بناء الإدارة العامة على أسس الشفافية والكفاءة، ومحاربة الفساد الإداري، وتسريع إنجاز المعاملات للمواطنين والشركات على حد سواء

ومن أبرز مزايا هذا التحول أيضًا تشجيع التعامل عبر الشبكات الإلكترونية بدلاً من الدفع النقدي، الأمر الذي يعزز الأمان المالي، ويقلل من مخاطر السرقة والتلاعب، ويوفر سجلاً إلكترونيًا دقيقًا لجميع العمليات المالية بين الأفراد والشركات والجهات الحكومية

» أولًا: مجالات التحول الرقمي في المملكة

- **الخدمات الحكومية:**

- إصدار وتجديد الجوازات والإقامات عبر تطبيق "أبشر"
- استخراج رخص القيادة وتصاريح السفر إلكترونيًا
- إصدار الهويات الرقمية ومتابعة المخالفات عبر "توكلنا"
- توحيد الدخول لجميع المنصات عبر "نفاذ الوطني الموحد"

- **القطاع الصحي:**

تطبيق صحتي وموعد لتنظيم المواعيد والفحوصات إلكترونيًا

الربط بين المستشفيات والمختبرات لتبادل المعلومات الطبية الرقمية

• القطاع التعليمي:
- منصة مدرستي جعلت التعليم عن بُعد واقعًا فعالًا
- رقمنة نتائج الطلاب والقبول الجامعي إلكترونيًا

• القطاع البلدي والخدمي:
- منصة بلدي لإصدار التراخيص ومتابعة الخدمات إلكترونيًا
- خدمات الأمانات أصبحت رقمية بالكامل

• القطاع المالي والمصرفي:
- التحول إلى البنوك الرقمية والدفع عبر المحافظ الإلكترونية
- رقمنة عمليات التحويل والسداد الحكومي
- فتح الحسابات البنكية أونلاين دون زيارة الفروع

» ثانيًا: استفادة الشركات والقطاع المصرفي من التحول الرقمي

• الشركات والمؤسسات التجارية:
- توفير الوقت والتكلفة عبر أتمتة العمليات الإدارية والمالية
- تسهيل تأسيس الشركات إلكترونيًا عبر وزارة التجارة
- تحسين بيئة الأعمال وربط الجهات الحكومية
- تعزيز الشفافية وتقليل الأخطاء البشرية

• البنوك والمؤسسات المالية:
- تطوير التطبيقات البنكية لتقديم خدمات فورية وآمنة
- دعم منظومة الدفع الإلكتروني (مدى، سداد، Apple Pay)
- إطلاق البنوك الرقمية واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات
- توسيع نطاق التحويلات الدولية والمحلية إلكترونيًا

» ثالثًا: الأثر الإيجابي للتحول الرقمي

• رفع كفاءة الأداء الحكومي وتقليص زمن المعاملات
• تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد الإداري
• تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاجية
• تحسين تجربة المواطن والمقيم بتطبيقات موحدة
• تمكين المرأة والشباب في مجالات التقنية وريادة الأعمال

» رابعًا: التحول الرقمي في اليمن - ضرورة وطنية واستثمار في المستقبل

رغم التحديات التي يواجهها اليمن في البنية التحتية والتقنية، فإن تطبيق التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية لتطوير الأداء الحكومي والاقتصادي

يمكن البدء تدريجيًا عبر بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة، وتطوير أنظمة إلكترونية للجهات الأكثر ارتباطًا بالمواطنين مثل:
- الأحوال المدنية والجوازات، الضرائب والزكاة والجمارك، السجل التجاري والتراخيص، القضاء والتعليم والصحة
- إطلاق هذه المنظومات الرقمية سيخلق ثقة أكبر بين المواطن والحكومة، ويعيد ترتيب أولويات الخدمة العامة بما يتماشى مع التطور العالمي

ورغم أن التكلفة الأولية تبدو كبيرة من حيث البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر، فإنها استثمار طويل الأمد ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي إلى:
- خفض الإنفاق الحكومي.
- رفع كفاءة الموارد البشرية.
- تحسين الإيرادات العامة.
- جذب الاستثمارات ببيئة شفافة ومنظمة
- إنهاء الروتين الحكومي الورقي، مما يعزز العدالة والشفافية ويرفع كفاءة المؤسسات العامة

إن بناء حكومة رقمية في اليمن والسعودية يعزز الثقة بين المواطن والدولة، ويجعل المواطن شريكًا في التطوير بدلًا من أن يكون متلقيًا بطيئًا للخدمات

ومتى ما تم الاستثمار بوعي في هذا المجال، فإن التحول الرقمي سيكون أداة لمحاربة الفساد، وتحفيز التنمية، واستعادة ثقة الناس في الدولة

آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية

■ د. منى إبراهيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- عدن

» المقدمة والإشكالية

شهد الاقتصاد اليمني تدهورًا غير مسبوق نتيجة للصراع، ما أدى إلى انقسام نقدي فعلي بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا (حيث يتم تداول الإصدارات النقدية الجديدة) والمناطق الأخرى (حيث يُمنع تداولها). وقد أدى هذا الانقسام إلى وجود سوقين للعملة بأسعار صرف مختلفة، مما أثر بشكل مباشر على آليات التسعير والتسبب في موجات تضخم خانقة.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل آليات التسعير السائدة في هذا الواقع المنقسم والمعوقات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الإصلاحات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار

» آليات التسعير في الأسواق اليمنية (في ظل الانقسام النقدي)

تتسم آليات التسعير في الأسواق اليمنية بالتعقيد وعدم الاستقرار، وتتأثر بشكل رئيسي بسعر الصرف المنهار للريال اليمني في المناطق الحكومية، وبقرارات الرقابة المشددة في المناطق الأخرى:

الاعتماد على سعر الصرف الموازي (المتدهور):

- السلع المستوردة: تعتمد اليمن بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية (الغذاء، الوقود، الأدوية). يتم تسعير هذه السلع بشكل شبه كامل بناءً على سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار والريال السعودي) في السوق الموازية، خاصة في المناطق الحكومية، حيث أن هذا السعر هو الكلفة الفعلية لاستيراد البضائع
- التضخم الناتج عن سعر الصرف: كل تدهور في قيمة الريال اليمني ينعكس سريعًا وبشكل مباشر في ارتفاع أسعار السلع المحلية، ما يقلل من القوة الشرائية للمواطنين بشكل

كارثي.

دور العرض والطلب المحلي:

- الاحتكار والمضاربة: يؤدي غياب الرقابة الفعالة وهيمنة بعض التجار الكبار على قطاعات الاستيراد إلى احتكار غير رسمي، مما يسمح لهم بوضع أسعار مرتفعة والمضاربة في الأسواق، خاصةً في ظل غياب منافسة حقيقية

- تكاليف النقل الإضافية: تساهم القيود المفروضة على حركة البضائع بين مناطق السيطرة المختلفة وارتفاع تكاليف الوقود في رفع التكلفة النهائية للسلع، مما يدفع التجار إلى تضمينها في سعر البيع النهائي

» التسعير الحكومي والإصلاحات النقدية:

- المزايدات الأسبوعية للعملة الأجنبية: يقوم البنك المركزي في عدن بتنفيذ مزادات أسبوعية لبيع العملة الصعبة للبنوك بهدف تخفيف الضغط عن سعر الصرف الموازي وتوفير العملة لتمويل الاستيراد الأساسي، لكن تأثيرها يظل جزئيًا وغير مستدام دون موارد مالية ثابتة (مثل إيرادات النفط والغاز)

- سياسات التسعير الإلزامية: قد تلجأ الحكومة إلى أوامر بتخفيض الأسعار ومراقبة الأسواق في أعقاب أي تحسن في سعر الصرف، ولكن غالبًا ما يواجه هذا مقاومة من التجار، وقد يؤدي إلى نقص في المعروض (تخزين السلع) أو عودة سريعة لارتفاع الأسعار

» المعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية.

تواجه جهود الإصلاح النقدي والاقتصادي في اليمن تحديات هيكلية ضخمة، أبرزها:

◄ صراع البنكين المركزيين (صنعاء وعدن) وتعارض القرارات النقدية: مما يمنع توحيد السياسة النقدية ويؤدي إلى تدهور العملة في المناطق الحكومية

◄ توقف إيرادات النفط والغاز: يمثل الخسارة الأكبر حيث كانت تمثل حصة كبيرة من موارد الدولة من العملة الصعبة، وتوقفها يؤدي إلى عجز حاد في الميزان التجاري والميزانية العامة، وفشل في دعم استقرار الريال

◄ العجز التمويلي للميزانية استمرار الحكومة في تمويل العجز عبر السحب على المكشوف أو مصادر تضخمية أخرى، ما يغذي التضخم ويقوض أي مكاسب للإصلاحات النقدية

◄ غياب الشفافية والفساد يؤثر ضعف الأجهزة الرقابية وغياب الحوكمة الرشيدة على فعالية استخدام الموارد المالية المتاحة (مثل الودائع الخارجية) ويساهم في استمرار المضاربة.

◄ عدم الاستدامة المالية للإصلاحات: تعتمد الإصلاحات النقدية (كالمزادات) على دعم خارجي (الودائع والمنح)، وهي غير مستدامة دون تفعيل للموارد الداخلية واستعادة الصادرات.

» الخلاصة

تُعد آليات التسعير في اليمن انعكاسًا مباشرًا لعدم الاستقرار النقدي والسياسي، حيث يسيطر عليها تأثير سعر الصرف الموازي والتضخم المستورد، في ظل ضعف الرقابة. وقد أسهم الانقسام النقدي وتوقف الإيرادات الرئيسية في إضعاف قدرة الإصلاحات النقدية على تحقيق استقرار مستدام في الأسعار

» توصيات مقترحة

- توحيد السياسة النقدية: يجب أن يكون توحيد السياسة النقدية وإعادة توحيد البنك المركزي هو الهدف الأسمى لضمان بيئة اقتصادية مستقرة يمكن من خلالها تطبيق آليات تسعير عادلة

- تنويع مصادر العملة الصعبة: العمل بجدية على استئناف صادرات النفط والغاز وتسهيل إجراءات التصدير للقطاعات الأخرى لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي واستدامة دعم سعر الصرف

- تفعيل الرقابة والحوكمة: تشديد الرقابة على الأسواق ومكافحة الاحتكار والمضاربة، مع تطبيق سياسة شفافة للتسعير تربط أسعار السلع بكلفة الاستيراد الفعلية

- تخفيض فاتورة الاستيراد: وضع خطة وطنية لتعزيز الإنتاج المحلي (خاصة الزراعي) للحد من الاعتماد الكلي على الاستيراد وتقليل الطلب على العملة الصعبة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاقتصاد والمجتمع

■ ثريا علي النقيب
مدير عام الإدارة لاستقرار الاسواق

» مقدمة:

في زمن تتسارع فيه الازمات الاقتصادية وتتعاظم فيه التحديات الاجتماعية تبرز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأبطال صامتين يقودون عجلة التنمية من خلف الكواليس،

فهي ليست مجرد أنشطة تجارية محدودة الحجم بل منظومة حيوية تساهم في خلق فرص عمل، تدعم الابتكار وتعزز الاستقرار المجتمعي وعندما تتعثر الاقتصادات الكبرى امام تقلبات الأسواق العالمية تثبت هذه المشاريع انها العمود الفقري للاقتصاد المحلي والجسر الذي يربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. والسؤال الذي يطرح نفسه امام التحديات الكثيرة كيف يمكن لهذه المشاريع ان تتحول من مبادرات فردية الى قوة جماعية قادرة على إعادة تشكيل مستقبل الاقتصاد والمجتمع؟

» الدور الاقتصادي:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة مما يقلل من معدلات البطالة، التنوع في الإنتاج المحلي وزيادة مساهمتها في الناتج القومي وتقلل من الاعتماد على الاستيراد وتدعم الاكتفاء الذاتي وفي الوقت نفسه تمتد اثارها الى المجتمع عبر تمكين الشباب والنساء، وتوفر بيئة خصبة للأفكار الجديدة والتجارب الريادية والابداع وتعزز العدالة الاقتصادية وتقوي الروابط المجتمعية

» الدور الاجتماعي:

لا يقتصر دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحريك عجلة الاقتصاد فحسب بل يمتد أثرها ليصل للمجتمع بأسره، فهي تمنح الشباب

والنساء فرصا حقيقية للاندماج في سوق العمل وتساهم في تقليل معدلات الفقر وتعزز العدالة الاقتصادية من خلال توزيع الدخل بشكل أوسع كما انها تقوي الروابط المجتمعية عبر مشاريع محلية تلبي احتياجات الناس وتدعم استقرار الاسر ويقلل من معدلات الفقر والعوز لتصبح بذلك أداة للتنمية الاجتماعية الى جانب الدور الاقتصادي ليعزز بذلك الصمود امام الازمات والتحديات

» التحديات:

رغم الدور الحيوي الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي الا انها تواجه سلسلة من التحديات التي تحد من قدرتها على النمو والاستدامة من أبرز هذه العقبات صعوبة الحصول على التمويل وتعقيدات الإجراءات الإدارية وضعف البنية التحتية إضافة الى المنافسة غير المتكافئة مع الشركات الكبرى هذه التحديات تجعل من الضروري توفير بيئة داعمة وسياسات واضحة تمكن هذه المشاريع من تجاوز العقبات وتحقيق إمكاناتها الكاملة

» الحلول والتوصيات:

ان تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب حزمة متكاملة من الحلول العملية والتوصيات الاستراتيجية من خلال الاتي:

• توفير برامج تمويل ميسرة تمكن رواد الاعمال من إطلاق مشاريعهم وتوسيعها دون أعباء مالية

• تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لتسجيل المشاريع وتشغيلها ويشجع على الاستثمار

• التدريب والتأهيل يرفع من كفاءة الشباب والنساء ويمنحهم المهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بكفاءة عالية

• يمثل التحول الرقمي أداة أساسية لفتح أسواق جديدة وزيادة التنافس خاصة في ظل الاقتصاد العالمي المتصل

• بناء شراكات بين هذه المشاريع والمجتمع المحلي يعزز استدامتها ويجعلها أكثر ارتباطا بالاحتياجات الفعلية للمجتمع

» أمثلة محلية:

• محلات بيع المواد الغذائية مثل البقالات من أكثر الأنشطة استقرار وربحا لأنها تلبي احتياجات أساسية

يومية كذلك الكافيهات الراقية والكفيريات التي تقدم الوجبات الخفيفة والسريعة والشعبية

• المشاريع المنزلية الصغيرة مثل انتاج المخبوزات والمعجنات وصناعة العطور والبخور او انتاج الملابس التقليدية وصناعة الخوص والعزف التي تصنع السفر التقليدية وفرش المساجد وصناعة المراوح اليدوية وغيرها التي توفر دخلا ثابتا للأسر وتلبي طلبا محليا متزايدا

• المشاريع الخدمية البسيطة مثل ورش اصلاح وصيانة الهواتف والكهربائيات ومغاسل الملابس وورش اصلاح السيارات وغيرها من الحرف اليدوية وهي عبارة عن مشاريع منخفضة التكلفة لكنها تساهم في تشغيل الشباب وتخفيف البطالة

» امثلة دولية:

الهند: تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الهند بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ملايين العمال مما يجعلها العمود الفقري للاقتصاد الهندي

مصر: ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل البطالة عبر استيعاب اعداد كبيرة من الشباب خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والملابس

الاتحاد الأوروبي: أكثر من 99% من الشركات هناك تصنف كمشاريع صغيرة ومتوسطة وهي مسئولة عن خلق ثلثي الوظائف الجديدة

» ختاما:

لا يمكن النظر الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة على انها مجرد أنشطة اقتصادية محدودة بل هي شرايين الحياة التي تضخ الدماء في جسد الاقتصاد والمجتمع فهي تخلق فرص عمل وتفتح أبواب الامل امام الشباب والنساء ، وتمنح المجتمعات المحلية على الصمود اما الازمات، وفي حال الحصول على الدعم الكافي والتمويل ميسر فإنها تتحول الى قوة جماعية قادرة على إعادة تشكيل مستقبل التنمية لذلك الاستثمار في هذه المشاريع ليس خيارا ثانويا بل هو الطريق الأقصر نحو اقتصاد اكثر عدالة ومجتمع اكثر استقرارا يؤدي للنهوض والنجاح الجماعي

مخاطر سلعة القمح في اليمن: بين الواقع والتحديات.

أ. م. د. نهال علي عكبور
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إن السلع عرضة لمخاطر مختلفة هناك عوامل موسمية، و مخاطر التخزين، و العرض والطلب على السلعة، ويتم تداول السلع بشكل متكرر في الأسواق المالية ويمكن تداولها في الحال أو تداول مشتقاتها في السوق المالي، أكثر أنواع السلع المتداولة شيوعاً السلع الزراعية، و المعادن، ومنتجات الطاقة؛ إذ ترتفع مخاطر التداول بسلعة القمح بسبب سوء الظروف الممكن حدوتها في مختلف الدول، والحروب المشتعلة في بعض الدول الأمر الذي يهدد بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي يدخل القمح في صناعتها، وهذا من شأنه زيادة أعباء تكاليف الحصول على منتجاتها كالخبز والمعكرونة وغيرها من السلع الأساسية في النظام الغذائي لغالبية سكان العالم، مما يرفع الضغوط التي تواجهها مختلف البنوك المركزية في مكافحة التضخم. وهذا ما أثر على أسعار سلعة القمح في اليمن بالارتفاع، ونتيجة لمجموعة من العوامل المؤثرة والمخاطر الذي تبرز أمام سعر سلعة القمح، فمن خلال هذا المقال نتعرف على هذه العوامل المؤثرة ومدى تأثيرها على سعر سلعة القمح خلال المدة (2018 – 2024م)

• واقع أسعار سلعة القمح خلال المدة (2018 - 2029):

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار القمح نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2018 - 2024) من متوسط سنوي بلغ 8535 ريال يمني في عام 2018 إلى متوسط سنوي بلغ 33225 ريال يمني في عام 2024م، أي ما يعادل 3 اضعاف القيمة الذي كانت عليه في عام 2018م. فقد ارتفع من 7500 ريال يمني في يناير 2018 إلى 28500 ريال يمني في ديسمبر 2024، بنسبة زيادة 280%، وهذه نسبة أعلى من القدرة الشرائية للفرد الواحد في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية.

إذ لوحظ ارتفاع سعر سلعة القمح في العام 2025م إلى أعلى حدود لها في النص الأول من العام إلى 47 ألف ريال يمني، وبعد أن عزمت الحكومة بتغيير السياسية النقدية بتثبيت سعر الصرف إذا إلى انخفاض سعر الصرف إلى 1630 ريال يمني

مقابل الدولار أسهم في خفض سعر سلعة القمح إلى 29 ألف ريال يمني

وفق النظرية الاقتصادية الجزئية لابد من أن يصل إلى مرحلة التوازن

العزوف عن العديد من السلع قد تكون ضرورية ولكنها ليست بقدرة

الجدول رقم (1) يوضح حركة أسعار القمح للفترة (2018 - 2025) بالريال اليمني

البيانات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
يناير	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
فبراير	7500	9100	10700	14800	26300	31500	29000	39000
مارس	7500	9100	10700	14800	28500	30500	32000	39000
أبريل	7500	9100	11500	15300	29000	33700	35200	40000
مايو	7500	9400	11500	15300	29000	37700	33000	42000
يونيو	7500	9000	11500	15300	27500	29100	35000	43000
يوليو	7500	9000	12700	16000	31000	28000	33500	43000
أغسطس	8500	9000	13200	16000	32500	30500	33500	47000
سبتمبر	8500	9000	13200	16500	34000	29300	33500	37500
أكتوبر	9600	9000	1320	17000	32200	29300	33500	29000
نوفمبر	9600	9200	14500	17000	35000	28000	33500	30000
ديسمبر	9600	9200	14500	17900	3000	28700	33500	-
سعر الصرف	9600	9200	14500	18900	30500	28500	33500	-

المصدر: غرفة العمليات المركزية عدن وزارة الصناعة والتجارة. * البنك المركزي اليمني عدن.

• تحديات سلعة القمح، فأن الارتفاع يعود لعدة عوامل مؤثره نذكر أهمها:

☐ أسعار الصرف للعملات الأجنبية خلال المدة (2018-2024م):

إن قيمة الريال اليمني ينخفض مقابل العملات الأجنبية خلال المدة نفسها من 538.8 ريال يمني مقابل الدولار في 2018 م إلى 1369.939 ريال يمني مقابل الدولار في 2023م. وتدهورت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بمعدل نمو سنوي بلغ (6.3%) في 2019، إلى معدل نمو سنوي بلغ (45.26%) في عام 2024م. بعد تغيير سياسة التثبيت لسعر الصرف بلغ أدنى حدود لها 1630 ريال يمني مقابل الدولار

◄ سلوك المستهلك:

من خلال نظريه سلوك المستهلك (توازن المستهلك) الذي يقصد بها الكيفية التي يحصل بها المستهلك على أفضل اشباع ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها وفي حدود الدخل الذي يحصل عليه، وفي ظل الأسعار السائدة. فعند النظر إلى رواتب موظفي الدولة خلال الشهر الواحد فنلاحظ أنها لا تكاد تذكر في ظل ارتفاع أسعار الصرف، ولا تكفي لتغطية احتياجات الافراد للشهر الواحد إذ بلغ اعلى راتب له بحوالى (135) ألف ريال يمني أي ما يوازي ال (83) $. وأدنى حدود الراتب بلغ (41) ألف ريال يمني أي ما يوازي (25) $. (وزارة الخدمة المدنية-عدن)

وهذه أجور زهيده مقارنه بأسعار السلع المرتفعة أسهمت في تقليص حجم الاستهلاك العائلي وكذا الأفراد، كالقمح، والدقيق، والملح، والسكر، والأرز. كما وأنها تعمل على إحلال رغبة المستهلك بالذهاب للسلع البديلة التي هي الأخرى أصبحت بأسعار مرتفعة بعيده عن متناول الأفراد.

◄ أسعار السلع العالمية:

تعد أسعار السلع العالمية من أهم العوامل المؤثرة على سعر السلع الاستهلاكية، خاصة أن اليمن دولة غير منتجة للسلع الغذائية، فهذا يحمل البلد اعباء التضخم المستورد وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام عمليات الشراء من الخارج، وعند تتبعنا لأسعار السلع العالمية لوحظ تأثر أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (استراليا، أوكرانيا، الهند، الارجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)،

فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها ب 114.3 دولار للطن الواحد، واعلاها 470 دولار للطن الواحد

إلى الداخل (البلد المستضيف) امر مؤرق للتجار عامة لتعاملهم بأسعار الصرف المرتفعة والمستهلكين خاصه

جدول رقم (2) يوضح الأسعار العالمية لسلعة القمح (بالدولار)

السلعة	بلد المنشأ	الوحدة	2021	2022	2023	2024
القمح	استرالي	طن	197.75	155.0833	114.3	114.3
	اوكراني	طن	181	123.6667	88.8	88.8
	روسي	طن	183	125.6667	95.1	95.1
	امريكي	طن	-	143.6667	107.5	107.5
	فرنسي	طن	-	-	106	106
	هندي	طن	-	179.4444	110.8	110.8
	ارجنتيني	طن	299.25	160.5	113	113

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة - عدن، (-) عدم توفر بيانات

تعد روسيا وأوكرانيا الدولتين الأكثر تصديراً للقمح إلى اليمن، إذ احتلت نسبة 46% من بين الدول المصدرة للقمح إلى اليمن خلال العام 2021م، و نتيجة للصراع بين الدولتين روسيا وأوكرانيا فإن هذا يفتح أبواب جديدة لعملية استيراد القمح من مختلف الدول المنتجة لها، يعد القمح من أهم السلع المستوردة غير النفطية التي تستنزف العملة الصعبة وتمثل ما يقارب ثلث الواردات الغذائية الزراعية، خلال السنوات الأخيرة ارتفعت فاتورة استيراد القمح من 700 مليون دولار في عام 2019 إلى 858 مليون و 1 مليار دولار / السنه خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي. (وزاره الصناعة والتجارة عدن، 2022، مارس)

◄ عوامل أخرى:

1. أجور النقل والشحن الخارجي:

تعد عملية استيراد السلع والبضائع ونقلها من الخارج (البلد المنشاء) كونهم يتحملون انعكاس للارتفاع في أسعار الصرف فعند نقل سلعة القمح بحاوية 20 قدم إلى البلد يتراوح تكلفة النقل بين أدناها 1602$ واعلاها 2596$. (الشركة اليمنية المتحدة للملاحة عدن، 2023)

إلانة ومن بعد مشاكل البحر الأحمر ارتفعت اجرة التأمين البحري بنسبة 100%، أسهم في تحول اتجاه البواخر من قناة السويس إلى خلف رأس الرجاء الصالح مع مضاعفة تكاليف النقل واجرة العمال والتفتيش والخزن وغيرها

2. رسوم النقل الداخلي (الخفيف والمتوسط والثقيل)

- النقل الخفيف والمتوسط: تختلف أسعار النقل الخفيف والمتوسط على حسب الحجم والمسافة بمختلف المحافظات في البلد نفسها المستغرقة في نقل البضاعة فهي تحمل بين (6 بستون للإيجار و4 بستون للإيجار، وايجار جنط 20)
- النقل الثقيل: النقل الثقيل بالحاويات تصل سعر الحاوية تقريبا إلى 300 ألف عند نقل البضاعة من الميناء لمخازن الشركة المستوردة في البلد نفسها، وبعدها يتم النقل من الشركة المستوردة إلى الفروع بمختلف المحافظات تصل بأدنى سعرها من 40 – 45 طن للقاطرة 28 ألف إلى 30 ألف للطن الواحد. وأعلاها من 40- 45 طن للقاطرة 40 ألف إلى 45 ألف للطن الواحد. (نقابة النقل الخفيف والمتوسط م/ عدن، 2023)

3. رسوم الجمارك:

تعمل مصلحة الجمارك جاهده لتقديم جملة من التسهيلات لإتمام وصول السلع والبضائع المستوردة من الخارج ودخولها البلد من أهم هذه الإجراءات نستعرض منها التالي: (الافراج الجزئي للبضاعة، وتقديم تسهيلات المعاينة، واستكمال الإجراءات قبل وصول البضاعة، وعمل حافظة، والإعفاءات من الرسوم لبعض السلع إذ تعد سلعة القمح من السلع المعفية بنسبة المبيعات والقيمة المضافة والارباح، وخصص برسوم جمركية 10%، والسعر الجمركي 250 ريال، والسعر الاسترشادي 450م (مصلحة الجمارك عدن – 2023م.)

4. رسوم المواصفات: (الإدارة العامة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة – عدن)

يلتـزم التاجـر بدفـع مجموعـه مـن الرسـوم للإدارة العامـة للمواصفـات والمقاييـس وتختلـف حسـب طبيعتهـا ونوعهـا علـى النحـو الاتـي:

- رسـوم الافـراج: تعتبـر رسـوم ثابتـه كحـد أدنـى 10 ألـف ريال، وحـد أعلـى 200 ألـف ريال، ومـا بينهمـا يتـم احتسـاب 1% مـن قيمـة كل بضاعـة مسـتوردة.

- الغرامـات للمخالفـات: يلتـزم التاجـر بدفـع غرامـة ماليـة فـي حالـة المخالفـة وقدرهـا 75 ألـف ريال يمنـي لأغيـر للمـرة الواحـدة وفـي حـال تكرارهـا يلتـزم عليـه العقوبـة وفـق اللائحـة المنصوصـة فـي إدارة المواصفـات والمقاييـس.

- أجـور الفحـص: تختلـف أجـور الفحـص حسـب نـوع السـلعة المسـتوردة، أمـا سـعر سـلعة القمـح تبلـغ 44000 ريال يمنـي (الإدارة العامـة للمواصفـات والمقاييـس)

5. الجبايـات الغيـر قانونيـه، أجـر العامـل للنقـل، النفـل، وتسـهيل خدمـات للبضاعـة والسـلعة

6. وكذلـك عمليـة تحويـل العملـة الجديـدة بالعملـة القديمـة لنقلهـا مـن المناطـق المحـررة لمناطـق سـيطرة الحوثـي، تشـكل عبـئ علـى التاجـر وذلـك نتيجـة لانقسـام النظـام المالـي والمصرفـي

7. إرتفـاع أسـعار المشـتقات النفطيـة هـي الاخـرى تسـاهم فـي عمليـة ارتفـاع كلفـة النقـل وتوزيـع المـواد الاسـتهلاكية

• توصل المقـال إلى جملة من النتائج نسـردها بالشكل الاتي:

1. ارتفـاع أسـعار سـلعة القمـح خلال الفتـرة (2018 - 2024) مـن متوسـط سـنوي بلـغ 8535 ريال يمنـي فـي عـام 2018 إلـى متوسـط سـنوي بلـغ 33225 ريال يمنـي فـي عـام 2024م، أي مـا يعـادل ثلاثـة اضعـاف القيمـة الـذي كانـت عليـه فـي عـام 2018م،

فمع مرور سنه واحدة يرتفع السعر بمقدار 4775.5 ريال يمني

2. ارتفاع القمح في العام 2025 م خلال النص الأول من نفس العام إلى أعلى حدود له 47 ألف ريال يمني، وبعد اتباع سياسية نقدية بتثبيت سعر الصرف لوحظ انخفاضه إلى 29 ألف ريال يمني.

3. تدهور أسعار الصرف بوثيره متسارعة خلال المدة نفسها من 538.8 ريال يمني مقابل الدولار في 2018 م إلى 1369.939 ريال يمني مقابل الدولار في 2023م، وثلاها الارتفاع في النصف الأول من عام 2025م الى حدود له 2900 ريال يمني مقابل الدولار، تم انخفض إلى 1630 ريال يمني مقابل الدولار بعد اتباع سياسة التثبيت

4. تأثر أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (استراليا، أوكرانيا، الهند، الارجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)، فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها ب 114.3 دولار للطن الواحد، واعلاها 470 دولار للطن الواحد

5. ارتفاع اجرة النقل الخارجي بسبب مشاكل البحر الأحمر وزيادة نسبة التامين البحري 100%، وارتفاع اجره النقل الداخلية للنقل الثقيل والمتوسط والخفيف مع زيادة أسعار المشتقات النفطية

6. وجود عوامل بيئية مختلفة أسهمت في ارتفاع أسعار القمح كالوضع الأمني السياسي والاقتصادي وغيرها

• من خلال هذا المقال نوصي:

1. تهيئة البيئة الملائمة الداخلية والخارجية للاستثمار في سلعة القمح والقدرة على تحديد سعر مناسب لجميع الأطراف المستفيدة من سلعة القمح.

2. على الجهات المختصة تكثيف الجهود المبذولة للحد من الارتفاع الحاد في أسعار سلعة القمح في المستقبل من خلال تفعيل دور الرقابة على تجار سلعة القمح، وتخفيض من قيمة المشتقات النفطية وضبط أسعار صرف العملات الأجنبية

3. السعي بعد تحسين دخل الفرد وتقويه القدرة الشرائية لدى الافراد لقدرتهم على الشراء للسلع الضرورية المتمثلة بالقمح والدقيق والأرز والسكر وغيرها

4. الاهتمام من زراعة القمح محليا والتوسع الرأسي لزراعة القمح للتخفيف من قيمة الاستيراد وزيادة الإنتاجية والاستفادة من مخرجات البحوث الزراعية

5. الاختيار المناسب لعقد صفقات استيراد القمح للاستفادة من انخفاض الأسعار الموسمية في البورصات العالمية

6. السعي بعد توحيد السياسات النقدية المتبعة في اليمن لتسهيل عملية نقل السلع والبضائع لتخفيف أعباء تحويل العملية

7. الاستمرار بعملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتحسين الوضع الاقتصادي للبلد

أمام التغيرات المناخية..
ماذا نحن فاعلون على المستوى الكلي؟

أ. حسين صالح التام
خبير اقتصادي

بين حين وآخر تنعقد ندوة أو فعالية، لمناقشة موضوع التغيرات المناخية، من طرف هذه المؤسسة أو تلك المنظمة، هذه الجهود يمكن تكون أفضل لو تعاونت هذه الجهات، مع الحكومة بوضع استراتيجية وطنية لمواجهة التغيرات المناخية في اليمن، لتوحد الجهود كافة، وتصب في مصلحة البلد، بدلاً من إهدار الأموال والجهود، في أنشطة متشابهة ومحصورة جغرافياً ذات أثر محدود، لان اليمن بلد متأثر فعلا من التغيرات المناخية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والصراعات الممتدة لأكثر من 13 عام

ومن اجل أن تكون هذه الاستراتيجية فعالة، ينبغي أن تُبنى على الإحصاءات والدراسات الواقعية، مع الأخذ برأي الجهات المعنية بالمحافظات مثل: مكاتب الزراعة والمياه والبيئة ومراكز البحوث وغيرها، إلى جانب المهتمين بهذا الموضوع، والتركيز على الحلول المحلية المستدامة ابتداءً، والاستفادة من الدعم الدولي في هذه الإطار، خصوصاً أن الحكومة تعاني من صعوبات تمويل حادة بهذه الفترة

تظهر الحاجة الملحة إلى العمل المؤسسي المنظم، في مواجهة آثار التغيرات المناخية، وتشجيع المبادرات المحلية، وتدوير المخلفات؛ لان مستوى البلد متدني جدا في مجال تدوير المخلفات. مع ضرورة التشبيك مع المنظمات المحلية والدولية الفاعلة المهتمة بتغير المناخ.

أن آثار التغيرات المناخية تختلف من محافظة إلى أخرى، وعلى هذا الأساس ينبغي إعطاء كل محافظة أولوية في خطة العمل، وتنفيذ التدخلات حسب درجة أثر تغير المناخ فيها، حتى في مجال الزراعة ينبغي أن تتم إعادة التفكير في زراعة قادرة على مواجهة التغيرات المناخية، مثل زراعة محاصيل مقاومة للجفاف، تقديم مواعيد الزراعة في المواسم المختلفة، تأهيل الأراضي الصالحة للزراعة والمتضررة، وحماية الأراضي المهددة بالفيضانات، مع تشجيع الدراسات والأبحاث في مجال التغير المناخي، كون هذه النوع من الدراسات لا يوجد بالمطلق.

واحدة من الإشكالات عند الحديث عن التغيرات المناخية في اليمن، هي غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة من اجل الاستفادة منها في تقدير الصورة الكلية لهذه الأثار وسُبل مواجهتها، وتعويض من تضرر، وفق منهجية سليمة تحدد آليات وسياسات العمل في مجال التغيرات المناخية، بالإضافة إلى عمل دراسات على المستوى الإقليمي والوطني، لتقدير الأثار والتكاليف الاقتصادية للتغيرات المناخية واقتراح الحلول المناسبة.

ختاماً: مواجهة التغيرات المناخية في اليمن، بالتأكيد لا تحله ندوة، تناقش الموضوع في نصف يوم، لان القضية تستلزم عمل أكبر، وتعاون اشمل، للتخفيف من آثارها السلبية مستقبلاً على الأقل، ماذا نحن فاعلون على المستوى الكلي؟

الاقتصاد والناس

الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في خدمة الناس

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تمرّ بلادنا بمرحلة اقتصادية معقدة تتطلب حلولاً شجاعة ومسؤولية عالية لإعادة بناء الاقتصاد وحماية حياة الناس. ومن هنا تأتي أهمية خطة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي اعتمدتها قيادة البلاد باعتبارها مساراً وطنياً ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد وتحسين معيشة الناس، وتعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستقرار

ورغم أن البعض يعتقد ان الإصلاحات ما هي الا إجراءات مالية أو حكومية لزيادة الموارد المالية للحكومة إلا أنها في الحقيقة خطوات مباشرة لخدمة المواطن وتحسين جودة حياته

سنحاول هنا بيان الفوائد المفترضة للناس من نتائج تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية -في حال نجاحها- من خلال التالي:

• ضمان دفع الأجور والمرتبات بانتظام حيث تمثل الأجور المصدر الأساسي لدخل كثير من الأسر في ظل تأكل الموارد المالية للدولة في فترة الحرب الجارية تعثرت عملية صرف المرتبات وتفاقمه الأزمات الاجتماعية

ان الإصلاحات تهدف الى زيادة موارد الدولة عبر توريد الموارد العامة من الضرائب والرسوم الجمركية الى حساباتها المخصصة في البنك المركزي وهذا يساعد على تحسين إدارة الإيرادات وتحويلها إلى الخزينة العامة وضبط الإنفاق ومنع الهدر وهذا يتيح فرص صرف الأجور بانتظام وتمنح الموظفين الاستقرار والأمان المعيشي

• تحسين خدمات الكهرباء والمياه وقد تأثرت الخدمات بشدة في ظل عجز الموارد حيث لا يمكن لأي اقتصاد أو حياة يومية للناس أن تستمر بلا خدمات أساسية ونأمل ان تساعد السلطات في إصلاح المؤسسات الخدمية وتحسين الإدارة وزيادة الموارد لتمويل الوقود والصيانة والحد من التبذير والفاقد في خدمات الكهرباء والمياه

وبالنتيجة يأمل الناس في خدمات كهرباء ومياه أفضل وأكثر استقراراً في المستقبل القريب

• تحسين وانتظام خدمات التعليم والصحة حيث يرتبط استمرار المدارس والمستشفيات بوجود الموارد المالية التشغيلية اللازمة من خلال تمويل حكومي مستدام وإدارة فعالة وشفافية في وضع الموازنات وتنفيذها ومراقبتها.

من المتوقع ان تساعد الإصلاحات في توفير رواتب المعلمين والعاملين الصحيين وتمويل تشغيل المدارس والمستشفيات ودعم الأدوية واللقاحات والخدمات الأساسية وهذا يضمن استمرار التعليم والرعاية الصحية رغم الظروف الصعبة

• دعم شبكة الأمان الاجتماعي للفئات الهشة ففي ظل الازمة الإنسانية الأكبر في العالم السائدة في اليمن تزداد الحاجة لتفعيل وتوسيع نطاق لشبكات الأمان الاجتماعي في ظل الأزمة الإنسانية الراهنة من المفترض ان تسهم الإصلاحات في توفير موارد مالية لبرامج الدعم النقدي وحماية الفئات الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة وضمان استمرارية برامج الأمن الغذائي وهو ما نأمل ان يوفر مساندة مباشرة للأسر الأكثر ضعفاً

• خلق فرص عمل جديدة يساهم زيادة الموارد المالية في تنشيط الإنتاج والاستثمارات وفي المشاريع العامة وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات وذلك يعني خلق فرص عمل إضافية وتمكين الشباب والنساء من تحسين دخلهم وبالتالي زيادة دخل الأسرة عبر زيادة المخصصات الحكومية في الاستثمار في المشاريع

عندما تتحسن الخدمات وتنتظم الأجور وتتوفر الوظائف ينعكس ذلك مباشرة على قدرة الأسر على إدارة الحياة وتوفير الغذاء وانخفاض مخاطر زيادة الفقر والمجاعة كما هو ما مول

• الحفاظ على الأمن الغذائي وتوفير الغذاء عبر الاستيراد عبر لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد الحكومية في بلد يعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء. ولضمان توفره لابد من إدارة موارد النقد الأجنبي بكفاءة والحفاظ على الاستقرار المالي ودعم القطاع التجاري

نأمل ان تعمل الإصلاحات على استقرار تدفقات السلع الغذائية وحماية الأسر من المجاعة وارتفاع الأسعار

• تلبية الاحتياجات الإنسانية الاخرى من خلال دعم البرامج الإنسانية الاخرى التي برزت بسبب الحرب مثل التهجير القصري وملايين من النازحين وضرورة عودتهم لممارسة حياتهم الطبيعية وبالنتيجة نأمل تلبية احتياجات الناس الإنسانية الأساسية بأفضل شكل

واخيرا يجب التأكيد ان الإصلاحات الاقتصادية ليست مجرد أرقام أو سياسات حكومية، بل هي مشروع وطني لخدمة الناس

إن نجاح خطة الإصلاحات قد يساعد تدريجيا في تحسين حياة الاسر واستعادة الثقة في الدولة وتهيئة الطريق نحو التعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة. اما تعثر الإصلاحات الاقتصادية فذلك ما لا نأمل حدوثه فسوف يؤدي الى تعميق الازمات الاقتصادية والانسانية بشكل يصعب التنبؤ بمالاته

AL ROBAIN
الربيان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة